الفصل الأول

التمهيدي

1.1 المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الإسلام محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم الذي تجلت دبلوماسيته العظيمة لتعكس أحدث الأساليب التي أصبحت تشكل الدبلوماسية العصرية، التي وضعت في نفس الوقت الأسس والقواعد والمبادئ للدبلوماسية الإسلامية، التي لم تحظَ بما يستحق من الاهتمام.

تلك الأسس والقواعد والمبادئ التي تعكس قيم الشعوب وآلامها وخصوصياتها الثقافية والحضارية واختياراتها السياسية وعقائدها الدينية وأعرافها وتقاليدها، فهي صورة للماضي ومرآة للحاضر ورؤية للمستقبل، فما من دبلوماسية إلا وتستند إلى المبادئ التي يقوم عليها الكيان السياسي للدولة التي تنطبق باسمها، وتعبر عن مصالحها، وتمثل شخصيتها في الخارج[1].

وقد اعتمدت الإجراءات الدبلوماسية في التاريخ الإسلامي، أول الأمر وسيلة لنشر الدعوة، فقد بادر الرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى إرسال الرسل داعياً الملوك والأمراء في زمنه إلى الإسلام، وتبعه الخلفاء الراشدون فيما سنّ من مبادرات، وقد أقرّ الإسلام حصانة المبعوثين الدبلوماسيين، حيث حمى الرسول – صلى الله عليه وسلم – رسل مسيلمة الكذاب الذين رفضوا الإيمان بالإسلام وبرسوله، وتروي كتب التاريخ أن الدبلوماسية بمعنى التعامل السلمي المطلق، وقد استُعملت منذ زمن الخلفاء العباسيين الذين دأبوا على

1. د.م. 1982م. *موسوعة السياسة*. ج. 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص. 685.

إرسال الرسل أو استقبالهم. وقد تجاهل الفقه الدولي ما قدمه الإسلام والمسلمون من تطور في مجالات عديدة، ودأب المفكرون الغربيون على إسناد التطور في هذه المجالات إلى الغرب، ويظهر هذا جلياً في كثير من العلوم، فمن ذلك مثلاً نسبة علم الاجتماع إلى مفكرين غربيين في الوقت الذي سبقهم إلى هذا العلم ووضع أسسه ابن خلدون، ومثل هذا التجاهل يبرز بأشد أشكاله وضوحاً في تجاهل ما سبق إليه النبي محمد – صلى الله عليه وسلم – من مجالات حقوق الإنسان والسياسة والدبلوماسية وغيرها.[2]

ففي مجال الدبلوماسية وجد أن الفقه الدولي يسند تطور المراسلات الدبلوماسية الدولية في الوقت الحاضر إلى ما توصلت إليه الدول الأوروبية ابتداءً من القرن الثامن عشر، متجاهلين ما قدمه النبي – صلى الله عليه وسلم – من قواعد دبلوماسية، حيث إن رسالته التي أُرسل بها للناس كافة جعلته يعمد إلى نشر هذا الدين من خلال استخدام الدبلوماسية ووسائلها المختلفة، وهذا ما يتضح من محتوى رسائله – صلى الله عليه وسلم – إلى الملوك والأمراء وشيوخ القبائل التي حملت الدعوة للإسلام والتعريف به، كما أن كُتّاب السيرة المسلمين في كثير من مؤلفاتهم لم يتطرقوا لمظاهر الدبلوماسية في سيرة الرسول – صلى الله عليه وسلم، بل إن منهم من لا يرى عبقريته السياسية إلا في صلح الحديبية، وبعضهم يرى أنه بالغ البراعة في السياسة من خلال المعاهدات واستقبال الوفود ومراسلات الملوك، ومنهم من يرى أن وثيقة المدينة هي الدستور والنظام للدولة الإسلامية في الداخل والخارج.[3]

إن تجاهل إسهام الإسلام ونبي الإسلام محمد – عليه الصلاة والسلام – في مجال الدبلوماسية في الوقت الذي يوضح الواقع استخدامه – صلى الله عليه وسلم – للوسائل الدبلوماسية المختلفة؛ وكذلك أيضاً تجاهل قيم الإسلام العليا التي تتعرض لقدر غير قليل من التشويه والاتهامات تقوم بها حملات فوبيا، منظمة يقوم بها

2. البحطيطي، نوال حسن. 2015م. *العلوم عند العرب والمسلمين*. الأردن: دار الخليج. ص. 18.

3. أبو عباه (ب)، سعيد. 2016م. "العلاقات الدبلوماسية في عهد النبي محمد – صلى الله عليه وسلم". *وكالة معا الإخبارية*. https://bit.ly/32cIing. 31 مارس 2016م.

إعلام يعادي الإسلام والعرب، وتحركه ماكينات معروفة بكراهيتها للإسلام وانحيازها ضد قضايا المسلمين، جعل الباحث يتجه إلى دراسة موضوع الدبلوماسية بين منظوري الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ولذلك تأتي هذه الدراسة كإسهام علمي قيم، يلقي بأضواء مفيدة على زوايا الدبلوماسية التي يبحث من خلالها الباحث مدى إسهام الفقه الإسلامي في تقرير قواعدها وضوابطها الشرعية، ومحاولة إيجاد مقارنة بين أشكال العمل الدبلوماسي وأساليبه قديما وحديثاً في الفقه السياسي الإسلامي والقانون الدولي العام.

وإذا كانت قيمة أي موضوع يطرح للبحث تكمن أساساً في الإجابة عن نازلة استجدت أو تقديم إضافة جديدة، لذلك سوف يتناول الباحث موضوع الدبلوماسية في منظوري الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وفق منهج مثالي بمضامين علمية وموضوعية من خلال دراسة أكاديمية تُظهر هذا الدور وأهميته في توثيق الدبلوماسية الدولية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبيان كيفية إرساء مبادئ الحق والعدل والمساواة في الواقع الدولي، تماشياً مع روح الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الدولي، وفق المنهجية العلمية المتبعة في البحث العلمي. ومما لا شك فيه أن لكل باحث أسباباً ودوافع تبرر له اختيار موضوع بحثه لجعله قيد البحث والدراسة، وقد تبلورت جملة أسباب ودواعي رئيسة ودافعة من أجل فك الإشكالات الجزئية والعامة الواردة تحت عنوان هذا البحث، حيث اصطفت في اتجاه ثنائي الأصل مجموعة أسباب، منها شخصية وأخرى موضوعية:

أ- مما شجع الباحث على اختيار هذا الموضوع والسعي إلى نتائج مفيدة، هو ما نشاهده الآن من امتهان وانتهاك واضح وصارخ للشعوب من قبل أنظمتها ومن قبل المعتدين عليها أحياناً، التي تقوم بتوظيف علاقاتها الدبلوماسية مع غيرها من الدول لمصالح قدراتها وأنظمتها فقط، دون النظر إلى مصالح الشعوب؛ كي يزيد من إطالة عمر أنظمتها في الحكم وعدم الاكتراث لقيمة الدبلوماسية وتوظيفها في العلاقات البينية للرقي بالشعوب، فتقع الشعوب في ظل الإقصاء والتهميش في صنع القرار.

ب- بيان أهمية الدبلوماسية في شتى المجالات، ودحض الأباطيل المروجة حول عجز الإسلام عن معالجة المشاكل

الدولية الراهنة.

ج- هناك العديد من المجتمعات ليس لها دراية ومعرفة بالنظام الكامل للعلاقات الدبلوماسية الذي أتت به الشريعة الإسلامية وأسهمت في العديد من جوانبها، فالإسلام دين المحبة والتسامح والسلام، ويدعو إلى إقامة العلاقات الودية والطيبة مع الناس جميعاً. وكذلك يحث على ترسيخ مبادئ العدالة والتواصل ومد جسور التعاون بين المجتمعات.

د- ثمة ضرورة علمية وفكرية وأكاديمية وحاجة معرفية وانتهاج توثيقي، يدعونا إلى البحث ودراسة الدبلوماسية في المنظورين الإسلامي والقانوني، لجعله مرجعاً يحتذى بتوفير المعلومات وتحليلها تحليلاً علمياً، واستقائها من مصادرها الموثوقة، وتقديم موادها بحرفية عالية ورفيعة المستوى، ليتيح المجال واسعاً ومطمئناً للباحثين والمفكرين ورجالات الدولة، ومحترفي السياسة والعلاقات الدبلوماسية.

هـ- إن هذه الدراسة من صميم تخصص الباحث، وتعتبر من المواضيع العلمية المهمة في المجال السياسي الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة ومتجددة، بالإضافة إلى ذلك إثراء للفكر والمكتبات العلمية بموضوع له أهمية بالغة من الناحيتين العلمية والعملية.

1.2 مشكلة الدراسة

على الرغم من المحاولات والجهود المبذولة من طرف الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدبلوماسية لأجل الوصول إلى حلول ووسائل من شأنها أن تضمن عدم زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين، والحد من انتشار ثقافة العنف بين الشعوب المفضية إلى الحروب ونتائجها المروعة بين الأطراف المتنازعة، إلا أن هذا الهدف ظل مؤجلاً ولم يعرف طريقه إلى التجسيد بعد، والدليل على ذلك ما نشاهده الآن من تطاحن وتنازع على

الساحة الدولية بشكل عام.[4]

إنّ عدم معرفة مدى استيعاب المجتمع الدولي للمقاصد والمفاهيم الشاملة للدبلوماسية و تأثير تلك المفاهيم في تغيير وتشكيل بنية العلاقات الدولية والدبلوماسية، بالإضافة إلى قلة التركيز على مدى نجاح وفشل المجتمع الدولي ومؤسساته المختلفة في تحقيق مقاصدها النبيلة، مع ضعف ومحدودية المختصين في تبني رؤية أكثر واقعية مستمدة من مفهوم الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية لإنجاح مفهومها الشامل، كل ذلك سوف يؤدي إلى فشل المجموعة الدولية في تفادي الحرب وتحقيق حفظ الأمن والسلم الدوليين على أكمل وجه.[5]

ولتحليل وتوضيح مفهوم الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، فإن هذه الدراسة سوف تسلط الضوء على مفاهيم ومقاصد الدبلوماسية بشيءٍ من التفصيل لفك التشابه وإزالة الخلط الذي ظل يصاحب كثيراً من الممارسين السياسيين والباحثين الأكاديميين والمهتمين بالعلاقات الدولية والدبلوماسية عند تناولهم على سبيل المثال مصطلحات كمنع نشوب النزاعات أو الصرعات، ومصطلح الدبلوماسية الوقائية، وكذلك إبراز النظريات والقواعد في هذا المجال، وربطها بالواقع، ولمحاولة تفسيرها وتحليلها وإمكانية طرح الآراء حولها بشكل شمولي ومفصل.

وقد تمحورت مشكلة الدراسة أساساً في ما هو مدى فعالية الوسائل الدبلوماسية السلمية، والتمثيل الدبلوماسي في فض النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، خاصة أن هذه الوسائل ما تزال تتسم بالبطء، وكذلك كثرة العراقيل التي توضع أمامها بسبب مواقف الدول أطراف النزاع الذين لا تتوافر لديهم الرغبة في الوصول إلى حل للنزاع، كما أنه هناك مشاكل وعوائق أمام هذه الآليات تجعلها أحياناً عديمة المنفعة وغير قادرة على خلق حلول تكون كافية وشافية وسبباً لنزع فتيل الأزمة. ومن بين هذه العوائق والمشاكل تسلط

4. محمود، ربيع محمد. 1987م. *مناهج البحث في العلوم السياسية*. ط. 2. الكويت: مكتبة الفلاح. ص. 186.

5. المحمصاني، صبحي. 1972م. *القانون والعلاقات الدولية في الإسلام*. أحمد عبد الغفور عطار (المحقق). ط. 2. بيروت: دار العلم للملايين. ص. 52.

الدول الكبرى داخل منظّمة الأمم المتحدة الراعية لدول العالم، فأصبحت فعالية هذه المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها ضعيفة من الناحية العملية، حيث لم تستند هذه المنظمة على أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها للقدرة على التأثير من مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت إرادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلا أنها قد فشلت في حفظ الأمن الدولي، كل ذلك أدى إلى عدم قدرة المجتمع الدولي على تفادي الحروب، وتحقيق حفظ الأمن والسلم الدوليين على أكمل وجه.

إن سبب القصور الذي يعانيه حقل النزاعات الدولية من أجل إيجاد حلول لما يعانيه العالم من أزمات وحروب تعصف بين الحين والآخر بدول تُعرف "ما بعد الحرب الباردة ببؤر النزاعات"، يرجع ذلك إلى قلة الدراسات التي تعالج هشاشة الحلول التقليدية والتي لا تعتمد في تطبيقها على القواعد والوسائل الدبلوماسية المنبثقة من التشريعات الإسلامية والمعتمدة على القانون الدولي، وبذلك نلاحظ العديد من النزاعات الدولية يتم حلها وتسويتها بالطرق غير السلمية عن طريق اللجوء والاحتكام إلى القوة والحرب، وأن هذه النزاعات أدت في الماضي إلى الحروب وانتهت بنتائج مروعة ووخيمة، مما يؤدي ذلك إلى آثار سلبية على العلاقات الدبلوماسية وبالتالي تعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر[6]، ولكي نتمكن من المحافظة على استقرار العلاقات بين المجتمعات والدول وتحول دون أي احتكاك يؤدي إلى إشعال نار الحروب والفتن، سوف تبحث هذه الدراسة أطر وحلول معالجة مدى فاعلية وضمانة دبلوماسية الوسائل السلمية لفض المنازعات والخلافات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وكذلك سوف تسلط الضوء على أبرز الوسائل التي استعملها المجتمع الدولي عبر تاريخه القديم والحديث لفض نزاعاته ومدى حاجته إلى هذه الوسائل، وخاصة بعد إدراكه أنّه بحاجة

6. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد. د. ت. *مجلة البحوث الإسلامية: مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد*. د. م: د. ن. ص. 278.

إلى تنظيم دولي جديد، والتركيز على تأثير هذه الوسائل في تسوية النزاعات قبل تفاقمها.

وباعتبار أن الإسلام يعد السلام قاعدة أساسية في نظامه التشريعي، ولزيادة الإسهام في إقامة الحجة والبرهان على حيوية ومرونة وواقعية الشريعة الإسلامية في تعاملها مع متطلبات العصر، وإبراز الاهتمام الذي حظى به الفقهاء المسلمون في معالجة قضايا الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي في شتى المجالات بعمق وموضوعية بعيداً عن التعصب والتبعية الفكرية، تتطلع هذه الدراسة إلى توضيح دور ومساهمة التّمثيل الدبلوماسي والقنصلي في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الدول في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وتفصيل قواعده التنظيمية كأحد أدوات الدبلوماسية الضامنة لإقرار السلام في العالم بالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهه.

ولإعطاء الموضوع فكرة متجددة مواكبة للعصر بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي العام، وكذلك الإسهام في إثراء الدراسات الفقهية المقارنة في مجال الدبلوماسية نظراً لأهميتها وقلة التأليف فيها، ومن خلال اطّلاع الباحث على الدراسات السابقة، ونظراً لقلة الدراسات وعدم إشارتها بالشكل الموسع إلى إثبات أصالة الموضوع في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وعدم بيان مدى صلاحية الشريعة الإسلامية في الدبلوماسية الدولية وتفوقها على القوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة، والتأكد من أن الدبلوماسية اليوم هي صورة مشابهة لما كانت عليه في عهد النّبيّ – صلى الله عليه وسلم – ومن بعده الخلفاء المسلمين، كل ذلك سوف يسهل الوصول إلى فقه الدبلوماسية الدولية المتكامل، الذي يضع حلولاً وأحكاماً لأهم القضايا المعاصرة على أساس الشريعة الإسلامية، وتوضيح الشكل الذي يجب أن تكون عليه الدبلوماسية التي أساسها العدالة والمساواة، وهدفها السلم والأمن الدّوليّان في المجتمع الدولي المعاصر.

1.3 أسئلة الدراسة

إن كتب الفقهاء القدماء قد تحدثت عن أحكام الدبلوماسية، لكنها تناولت هذا الموضوع بأسلوب فقهي يناسب ذلك الزمان الذي عاش فيه مؤلفوها، وهذه الأحكام بحاجة إلى إعادة صياغة بأسلوب فقهي جديد يراعي اختلاف الزمان والتطور الكبير الذي طرأ على طبيعة العلاقات الدبلوماسية، وحتى يتناسب الخطاب الإسلامي في هذا المجال مع تطور أحكام هذه العلاقات بين الدول اليوم، ولكي نعطي الجواب الشرعي لكثير من هذه الأحكام التي نمت وترعرعت في دول الغرب بعيداً عن المقاييس الإسلامية، وهي اليوم تطبق في البلدان العربية والإسلامية، ولتتضح معالم الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات، يتطلب الإجابة على الأسئلة المنبثقة من هذه الإشكالات، والتي يمكن صياغتها كما يلي:

1. ما مفهوم الدبلوماسية الدولية وأنواعها ونظرياتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؟
2. ما مدى فاعلية وأهمية الوسائل الدبلوماسية السلمية لحسم المنازعات والخلافات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي؟
3. ما دور المنظمات الدولية والطّرق القضائيّة في تسوية النّزاعات الدّوليّة في الشريعة الإسلاميّة والقانون الدّولي؟
4. كيف يمكن للتّمثيل الدّبلوماسيّ والقنصليّ أن يسهما في تطوير العلاقات الدّبلوماسيّة بين الدّول في منظور الشّريعة الإسلاميّة والقانون الدّولي؟
5. ماهي العوائق والعراقيل التي توضع أمام الدول أطراف النزاع الذين لا تتوفر لديهم الرغبة في اختيار إحدى الوسائل الدبلوماسية لفض النزاع؟

1.4 أهداف الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور الشريعة الإسلامية في تبني الدبلوماسية في حل الأزمات، وبناء علاقات التفاهم بين دول العالم، كون الإسلام يعد السلام قاعدة أساسية في نظامه التشريعي، لذا جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التّعرّف على مفهوم الدبلوماسية الدولية وأنواعها ونظرياتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
2. تحليل دبلوماسية الوسائل السلمية لحسم المنازعات والخلافات الدولية، وتوضيح فاعليّتها في فض المنازعات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
3. دراسة دور المنظمات الدولية والطّرق القضائيّة في تسوية النّزاعات الدّوليّة في الفقه الإسلاميّ والقانون الدّولي.
4. بيان مساهمة التّمثيل الدّبلوماسيّ والقنصليّ في تطوير العلاقات الدّبلوماسيّة بين الدّول في منظور الشّريعة الإسلاميّة والقانون الدّولي.
5. توضيح العوائق والعراقيل التي توضع أمام الدول أطراف النزاع الذين لا تتوفر لديهم الرغبة في اختيار إحدى الوسائل الدبلوماسية لفض النزاع.

1.5 أهمّيّة الدّراسة:

أ– الأهمية النظرية: تسعى الدراسة إلى بيان طبيعة الدبلوماسية ومستوياتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي من خلال العودة للسياق التاريخي، الذي يوضح نشأة الدبلوماسية ومفهومها، ومراحل تطورها، وميولها التوسعي.

كما تبرز أهمية دراسة موضوع الدبلوماسية، بما تتميز به العلاقات الإسلامية من سمو في التنظيم الدولي،

وذلك عندما توضع أمام المشرعين والفقهاء الدوليين، لاستقاء أحكام الدبلوماسية منها، وليتوافق النص مع التطبيق الواقعي، وكما لا يخفى على أحد أن مستقبل الشعوب في هذا العصر رهين بمدى قوة العلاقات الدولية أو ضعفها.

ب- **الأهمية العلمية والتطبيقية:**

- بيان مدى صلاحية الشريعة الإسلامية وتفوقها على القوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة، وبالتالي تحقيق مقاصد الشرع وأحكامه التي لا تتناقض مع الشرعية الدولية في كثير من مبادئها.

- دعم قاعدة البيانات السياسية وإثراؤها بالجديد عن الدبلوماسية، وذلك لتوظيف ما هو جديد في هذا الجانب في مختلف أغراض التخطيط، ورسم السياسات المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية في دول العالم.

وتعتبر الدراسات التي تأخذ طابعاً نظرياً بحتاً في الدبلوماسية قليلة إن لم تكن نادرة، من هنا تأخذ هذه الدراسة موقعها من الأهمية أولاً من حيث تغطيتها لجانب نظري واسع من الحقل، فإلى جانب تقديمها للواقع كنموذج معرفي، تتناول الحوارات النظرية في حقل الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، وتبحث في رؤيتها للعالم ومفاهيمها وفرضياتها وقواعدها للتفسير إلى جانب أجندتها البحثية، بأسلوب علمي راسخ معتمداً على المراجع الأساسية للنظريات المختلفة.

- إعادة الاعتبار لحقل الدراسات الدبلوماسية الإسلامية تاريخاً وحاضراً واستشرافاً للمستقبل، وبمعنى آخر، وضع نموذج للمدرسة الدبلوماسية الإسلامية، وتدويلها عالمياً، كمدرسة لها آلياتها المنهجية وضوابطها الحضارية ومعالمها التاريخية، وشروطها القانونية ومبادئها الإنسانية الكونية، حتى تكون واضحة ومتميزة بسمو أخلاقياتها الراقية أمام الدبلوماسية الدولية.

1.6 حدود الدراسة

1.6.1 حدود الموضوع:

تركز هذه الدراسة على النطاق الموضوعي للدبلوماسية في منظوري الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، حيث إن العلاقات الدبلوماسية في الإسلام تحكمها مجموعة من القواعد والأسس الخاصة بها، التي تجمعها جميعاً في وحدة موضوعية واحدة، والتي تجعلها علاقات متفردة عن غيرها بميزاتها وخصائصها، ومصدر هذه العلاقات الدبلوماسية هو الإسلام بكل ما يتميز به عن غيره من التشريعات والقوانين الأرضية الأخرى.

فحدود الدّراسة الموضوعيّة تتجلّى في بيان فاعليّة الوسائل الدّبلوماسيّة السّلميّة والمنظّمات الدّوليّة والطّرق القضائيّة في فضّ المنازعات الدّوليّة، وكذلك في توضيح دور تبادل التّمثيل الدّبلوماسيّ في تطوير العلاقات بين الدّول في منظور الشّريعة الإسلاميّة والقانون الدّولي، واستعراض وتحليل النظريات الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية والقانون الدّولي.

1.6.2 الحدود المكانية:

لا تتقيد الدراسة بمكان معين لأن الدبلوماسية مورست منذ ظهور الإسلام على وجه الأرض.

1.6.3 الحدود الزمانية:

سوف يقف الباحث على الوسائل الدبلوماسية وأهم الأسس والمعايير التي تنظمها خلال فترة العصر النبوي والصحابة الكرام، وبيان أثرها على العلاقات الدولية في الزمن المعاصر، حيث إنّ التجديد في موضوع هذه الدراسة لا يعني أن الخبرة الماضية قد أصبحت بلا جدوى، بل يجب أن نحدّد دائماً ما المستمرّ وما المتغيّر فيما يحيط بنا، وما العناصر الملائمة من خبرتنا الماضية لفهم ومواجهة الحاضر الذي نعيشه واستشراف المستقبل.

1.7 منهجية الدراسة

إن دراستنا لموضوع "الدبلوماسية في منظوري الشريعة الإسلامية والقانون الدولي" تفرض علينا عدم الاكتفاء بمنهج واحد، وذلك لاختلاف الظواهر محل الدراسة، لذا كان لزاماً علينا العمل والاستناد إلى عدة مناهج حتى نتمكن من التحليل والفهم الدقيق لمختلف جوانب الدراسة، وذلك للوصول إلى مقاربات منهجية تسمح بدورها الحصول على نتائج معينة تخدم أهداف الدراسة، ومن خلال ذلك سنقوم بتوظيف المناهج التالية.

1.7.1 المنهج الاستقرائي:

وذلك لبناء الإطار النظري والاطلاع على النصوص الشرعية والقانونية للوقوف على المشاكل التي تواجه عمل الوسائل الدبلوماسية وتحد من فاعليتها، حيث يتم من خلال هذا المنهج الانتقال من الخاص إلى العام، وكذلك يقوم هذا المنهج بنقل الباحث بالتدرج من الجزئيات إلى الكليات، ويعتمد على التحقق بالملاحظة الدقيقة والمنظمة التي تخضع للتجربة، والتحكم في متغيراتها المتعددة. ومن خلاله سوف يتم جمع البيانات والمادة العلمية من مختلف المصادر والمراجع الفقهية والقانونية المتخصصة في هذا الجانب، ويتم ترتيبها حسب أهميتها وصلتها المباشرة بموضوع الدبلوماسية، ويمكن توظيف هذا المنهج من خلال استقراء وتجميع البيانات عن واقع الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية خلال عهد الرسول – صلى الله عليه وسلم–وأيضاً واقع الدبلوماسية في القانون الوضعي، ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية، يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء، وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ وآراء مستخلصة من ذلك الواقع.

1.7.2 المنهج التاريخي:

إن الاستعانة بهذا المنهج لم يكن القصد منه سرد الوقائع التاريخية، فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية التي تتمحور حول دراسة أحداث وظواهر الحياة الاجتماعية، وتعقب مسارها منذ أن حدثت في الماضي إلى يومنا هذا، فهو بذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية، وعليه فإن هذا المنهج سوف يسهل تحليل وتفسير الجذور التاريخية للدبلوماسية في الشريعة الإسلامية منذ ظهورها في العصر النبوي والصحابة الكرام، بحيث يتم ضبط دوافع التطور والنتائج المترتبة عليها، وتسجيل الوقائع والأحداث ووضعها في سياقها ودراستها ثم تمحيصها، حتى يتم التوصل إلى استنتاج مجموعة من النتائج والبراهين العلمية الواضحة، والتي ستساعد الباحث في فهم الحاضر على ضوء الماضي، والتنبؤ باتجاهات المستقبل القريبة والبعيدة، وهذا المنهج مناسب لحل المشكلات المعاصرة في ضوء خبرات الماضي، وهو يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها.

1.7.3 المنهج الكيفي:

يعتبر المنهج الكيفي أحد أنواع البحوث التي يتم اللجوء إليها في سبيل الحصول على فهم متعمق ووصف شمولي للظاهرة الإنسانية. ويمكن تحديد مفهوم البحث الكيفي بأنه البحث عن الطبيعة الجوهرية للظواهر كما هي في الواقع، من هنا فالبحث الكيفي يستند على البعد الذاتي للخبرة الإنسانية التي هي دائمة التغيير وفقا لمعطيات الزمان والمكان، فالباحث من خلال هذا المنهج لا يستطيع تحييد ذاتية المهنية، فهو جزء من الظاهرة المدروسة يؤثر ويتأثر بها. ولفهم الظاهرة الإنسانية هناك جوانب متعددة قد لا يمكننا البحث الكمي من خلال الأرقام والإحصائيات من فهمها والوقوف على طبيعتها والإلمام بكافة أبعادها، بينما في المقابل يمكننا البحث الكيفي من الاندماج مع الظاهرة الإنسانية والتعايش معها وصولا إلى الفهم المتعمق لها، وإذا كان المنهج الكمي

يسعى إلى التنبؤ واختبار الفروض وتطبيق النظرية على الواقع، فإن المنهج الكيفي لا يقتصر دوره على مجرد وصف الظاهرة بل يتعدى ذلك إلى بناء النظريات العلمية من خلال المشاهدات والخبرات التي يعيشها الباحث في دراسته.

هناك بعض المظاهر التي يتميز بها البحث الكيفي عن البحث الكمي كطبيعة النظر للظواهر الإنسانية، والأسلوب المستخدم لجمع البيانات، ودور القيم في البحث والاستقصاء، كما أنّ البحث الكيفي يسعى إلى تفسير الظواهر الإنسانية من خلال استقراء الواقع بجوانبه المتعددة المحيطة بذلك وصولا لتصوير النمط المعقد لما يدرس بعمق وتفصيل من خلال بناء النماذج من خلال تحليل وتركيب الأجزاء المكونة لها، وتفسير المعنى الاجتماعي للأحداث، وتحليل العلاقات بين الأحداث والعوامل الخارجية.

إن التعبير الكيفي يصف لنا نظرة الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للدبلوماسية، ويحدد طبيعتها وخصائصها ومتغيراتها واتجاهاتها، ويفسر الوضع القائم لها، وما إلى ذلك من جوانب تدور حول الموضوع والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ويستند المنهج الكيفي على قراءة الأحداث أو المتغيرات السياسية الخاضعة للدراسة والمتمثلة في إبراز دور الشريعة الإسلامية في تبني الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمات، وبناء علاقات التفاهم بين دول العالم، كون الإسلام يعد السلام قاعدة أساسية في نظامه التشريعي، ومن أبرز أهداف هذا المنهج، ما يتمثل في جمع معلومات حقيقية ومفصلة عن ظاهرة موجودة فعلاً تاريخياً، وتعدّ استنتاجية في طبيعتها لاعتمادها على الدراسات السابقة، ولذلك سوف يمكننا هذا المنهج من تحليل وتوضيح إثبات أصالة الدبلوماسية في الفقه الإسلامي، وأيضاً بيان مدى صلاحية الشريعة الإسلامية، وتفوّقها على القوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة.

1.7.4 المنهج التحليلي:

تظهر جلياً استخدامات هذا المنهج بتحليل المواقف وجوانب هذا الموضوع، وكذلك في مجال المقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي من أجل فهم جيد لمنطلقات كل فكر ثم التحليلي المقارن، حيث سنقوم برصد الأفكار المتعلقة بكل فكر، كما جاءت، ثم مقارنتها مع ما يقابلها بالفكر الآخر وتحليلها لإيجاد نقاط التقاطع والتوازي بينهما في إدارة النزاعات.

1.8 الدراسات السابقة

تعددت الأدبيات السابقة التي تعلقت بنفس الموضوع، لكن مع مجموع فوارق جوهرية من الناحية المنهجية، وطبيعة الإشكالات المتناولة وزوايا الطرح المختلفة، غير أن هذا لا ينفي وجود نقاط التقاء جوهرية، وقد تمثلت تلك الدراسات في شكل مؤلفات وأوراق عمل وأبحاث نذكر منها ما يلي:

1. زقير عبد القادر. 2002م. دور الدبلوماسية الحديثة في حل النزاعات الدولية. (رسالة ماجستير). ابن عكنون. جامعة الجزائر.

تناولت الدراسة الميكانيزمات الدولية التأسيسية لحل النزاعات، حيث أوضحت موضوع الصور المختلفة للدبلوماسية الحديثة وإجرائتها الأولية واللاحقة، وكذلك أشارت الدراسة إلى ضرورة الدبلوماسية وقت السلم والحرب. وخلصت الدراسة إلى أنه بشكل عام استطاعت الدبلوماسية حل عدد كبير من النزاعات الدولية القائمة ولكنها غير كافية، وأشارت الدراسة إلى أن استقامة الجهاز الدبلوماسي مرهون بتحقيق شرطين:

أ. رفع مستوى الإنسان المتطور للمستوى الأخلاقي للإنسانية، وذلك ممثل في دبلوماسية حقوق الإنسان، لأنه يعيش في عالم كيفهُ علمهُ، وضميره يجهل أحد المعطيات الأساسية ألا وهو الإنسان.

ب. رفع إنسان العالم الثالث للمستوى الاقتصادي والاجتماعي للحضارة الراهنة، وهو ما يعرف

بدبلوماسية التنمية.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

بالمقارنة بين الدراستين نلاحظ أن الدراسة السابقة لم تسعَ إلى تأصيل موضوع الدبلوماسية في التاريخ الإسلامي، وأشارت إلى أنه لا يمكن استقامة الجهاز الدبلوماسي إلا بتحقيق رفع مستوى الإنسان المتطور للمستوى الأخلاقي للإنسانية، وذلك ممثل في دبلوماسية حقوق الإنسان، لأنه يعيش في عالم كيفهُ علمهُ، وضميره يجهل أحد المعطيات الأساسية ألا وهي الإنسان بدل المصلحة. وأشارت الدراسة السابقة إلى أنه لا مناص من قواعد ومعايير تقرر كيف يتصرف أعضاء المجتمع الدولي وقت النزاع عن طريق جهاز ينظمه القانون الدولي لإدارة علاقات سياسية ودبلوماسية، وهذا يعتبر اعتراف ضمني بأن وسائل الدبلوماسية في القانون الدولي ضعيفة في التوصل إلى نتائج إيجابية في حل المنازعات الدولية وذلك على عكس القواعد والمعايير التي تعطي المجال لكيفية تقرير تصرف أعضاء المجتمع الدولي وقت النزاع التي نظمها الفقه الإسلامي وطبقها الرسول – صلى الله عليه وسلم – والخلفاء الراشدون من بعده، كذلك نلاحظ أن الباحث لم يؤصل ويثبت أصالة موضوع الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية بالمؤيدات النصية من القرآن والسنة، ويبين مدى صلاحية الشريعة الإسلامية، وتفوقها على اتفاقية فيينا والقوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة، ويمكن الاستفادة من دراسة زقير عبد القادر في إثراء الإطار النظري من النتائج المحصلة من خلال تطبيق واختيار بعض الآليات التي أشارت لها الدراسة الكفيلة بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، والتي لها مفعول إيجابي يكون له الفضل في نزعة فتيل الأزمات في الكثير من الأحيان.

2. الناجي التجاني عبد الله. 2003م. مستويات التحليل في العلاقات الدولية من منظور إسلامي. (رسالة ماجستير). جامعة الخرطوم: السودان.

في الإطار النظري من دراسة الناجي التجاني تطرق الباحث إلى التطور التاريخي لفكرة مستويات

التحليل، حيث تناولت الدراسة مستوى التحليل في المدرسة المثالية والواقعية، وكذلك مستوى التحليل في مدارس الاعتماد المتبادل، وفي المدارس الماركسية، وأيضاً المدارس ذات البعد الديني. ووفقًا لذلك توصلت الدراسة إلى أن الناس جمعياً أمة واحدة متساوون لا يوجد بينهم تمايز إلا على أساس التقوى، وأن السلم من الأسس الأساسية في الإسلام، وأن علاقة المسلمين بالأسرة الدولية تحكمها مواثيق الإخاء الإنساني المجرد، والمسلمون دعاة لدينهم بالحجة والإقناع، وأنّهم يسهمون مع غيرهم من الأمم الأخرى على اختلاف دينها ومذاهبها في كل ما يرقى مادياً ومعنوياً بالجنس البشري، وذلك من منطلق الفطرة الإسلامية. وكذلك توصلت إلى أن الرؤية الإسلامية لطبيعة الكون تنطلق من مبدأ أن الكون مخلوق، خلقه الله وسخره للإنسان من أجل استخدامه، وأن الإسلام يقرّر أن مناخ التعامل الدولي هو مناخ الصراع والتدافع بين الأمم والأقوام، إلا أن الإسلام مع إيمانه بواقع التدافع لا يعمل على فرض إرادته على الآخرين، بل يقدم نفسه دين هداية ولا يتجه إلى استئصال الأفكار الأخرى بالقوة. وأوصت الدّراسة بأهمّ التّوصيات التّالية:

على الباحثين المسلمين في مجال العلاقات الدولية في الإسلام أن يعملوا على تطوير تقاليد بحثية، تنطلق من تصورات إسلامية وتستوعب الجوانب الموضوعية في مناهج البحث الحديث خارج الجوانب القانونية للعلاقات الدولية، التي تكاد تنحسر فيها الأبحاث الإسلامية في مجال العلاقات الدولية الآن، وإن إقصاء نصوص القرآن الكريم من مجال البحث العلمي، وحصر مادة العلاقات الدولية في باب السير، لن يتقدم بنا كثيراً فيفهم الظواهر الدولية الحديثة، عليه لابد أن نستحضر المفهوم الكلي للقرآن في بناء علاقات دولية حديثة.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

لقد غفلت دراسة الناجي التجاني عن تحليل العلاقات الدولية في القانون الدولي، كما أنها أهملت موضوع المقارنة بين الوسائل الدّبلوماسيّة في فض المنازعات الدولية، بينما أوضحت الدراسة الحالية في فصلها الثالث فاعلية الوسائل الدّبلوماسيّة في فض المنازعات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وركزت على دراسة

أثر كل من: المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق الدولي، التوفيق الدولي في فض المنازعات الدولية، كما بينت الدراسة مساهمة ودور كل من: المنظمات الدولية والإقليمية في تسوية النزاعات الدولية، وكذلك أهمية ودور الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك لم تتناول دراسة الناجي التجاني ضوابط سير العلاقات الدولية، وسوف تقوم الدّراسة الحاليّة بوضع ذلك موضع التحليل المفصل وبإسهاب مفيد حتى تتمكن من الحصول على نتائج ذات قيمة علمية معمقة، وكذلك لبيان أوجه التطابق والاختلاف بينهما في عرض جديد لإعطاء الموضوع فكرة متجددة مواكبة للعصر، بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي العام.

يمكن الاستفادة من دراسة الناجي التجاني في إثراء الجزء الخاص بأحكام أسس العلاقات الدبلوماسية في القانون الدولي وربطه بما ورد عن الرسول – صلى الله عليه وسلم –، في هذا الشأن، وكذلك الإفادة منها فيما يخص تحديد الإطار المفاهيمي لعلاقة المسلم بغير المسلم وتطوراتها التاريخية.

3. محمد يونس الصانع. 2007م. حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة في العلاقات الدولية. الرافدين للحقوق مجلد (9) السنة الثانية عشرة. العدد (34). العراق: جامعة الموصل.

أشارت دراسة محمد يونس الصانع إلى أن أسباب إباحة استخدام القوّة في العلاقات الدّوليّة هي الأحوال التي يعدها القانون سبباً قانونياً لتجريد الفعل – غير المشروع – من صفته الإجرامية وإخراجه من دائرة التجريم وإعادته إلى نطاق المشروعية، فالفعل الذي يقع في نطاق أسباب الإباحة، لا يحمل في طياته معنى العدوان على المصالح المحمية قانوناً، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، تعسف مجلس الأمن في استخدام سلطاته المخولة له بمقتضى أحكام الميثاق، وخروجه عن طبيعة اختصاصاته الوظيفية عند تعامله مع دخول الجيش العراقي إلى الكويت في عام 1991م بسبب الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن، وتطويع وتوجيه قراراته الصادرة في هذا الشأن بما يخالف أحكام الشرعية الدولية، ويحقق مصالح ذاتية خاصة وأهداف سياسية

للإدارة الأمريكية. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن استناداً إلى مجموعة من المعايير الدولية، والتي تعكس تمثيل أعضاء المجتمع الدولي بشكل متوازن وفق ركائز حضارية، بعيداً عن نظام حكومة "الأولية" الذي يكرس الدول الخمس دائمة العضوية. ضرورة إعطاء الجهاز القضائي للأمم المتحدة المتمثل في محكمة العدل الدولية صلاحية مراقبة مدى اتفاق سلوك الدول الخمس دائمة العضوية في شأن مسألة التصويت داخل مجلس الأمن، واستخدام حق النقض "الفيتو"، مع قواعد وأحكام الميثاق ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

-أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

مما سبق نلاحظ أن دراسة محمد الصانع اكتفت بالإشارات المحدودة إلى موضوع العلاقات الدولية، ولم تعطِ نظرة فقهية مفصلة، بل عملت على إثبات حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة من النواحي القانونية، وذلك على خلاف الدراسة الحالية التي سوف تقدم عرضاً مفصّلاً عن نظرة الفقه الإسلامي للعلاقات الدبلوماسية، وباعتبار أن موضوع "حق الدفاع الشرعي وإباحة استخدام القوة"، ذو صلة بالعلاقات الدولية والدبلوماسية وهو جزء منها، فقد أضفى على موضوع البحث صفة التبعية، بالإضافة إلى أن هذا البحث لم يقارن بين حق الدفاع الشرعي، وما يؤيد ذلك من نصوص القرآن الكريم التي يجب مراعاتها والالتزام بها، وبين ما أشار إليه الباحث من قواعد وتنظيمات وضوابط قانونية جاء بها القانون الدولي بشأن تنظيم حق الدفاع الشرعي، كذلك لم تبيّن الدّراسة الضوابط التي ينبغي مراعاتها والالتزام بها بدقة في الفقه الإسلامي، لكي لايتحول حق الدفاع إلى ذريعة تتمسك بها الدول لتبرير وإخفاء أفعال العدوان التي تمارسها. وعليه فإن هذه الدراسة لم تستفيد من دراسة محمد الصانع إلا في الاطلاع على مراجع الدراسات السابقة.

4- عبد الإله كامل أبو ردن العجارمة. 2007م. قواعد ومرتكزات العلاقات الدولية في الإسلام "وقت السلم". (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة.

تطرقت في هذه الرسالة إلى وصف الحياة قبل بدء الدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية والمؤثرات الأولى التي غيرت السائد وقلبت المتعارف عليه على صعيد الأعراف والتقاليد، وتم التركيز في هذه الدراسة على وثيقة المدينة، هذا الدستور الحضاري الذي بين الصورة الحقيقية لجانب الدعوة النبوية السلمية والتعايش مع الآخر والسماح له بأن يمارس عقيدته بكل حرية واختيار. وتناولت بالحديث الأسباب والدوافع التي دفعت بالرسول – صلى الله عليه وسلم – إلى تفعيل الجهاد والتي كانت للدفاع عن الدولة الإسلامية من التعرض للخطر وحماية الدعوة الإسلامية الناشئة. وأوضحت الدراسة أن المنهج السلمي الذي اتّبعه الرسول – صلى الله عليه وسلم – ظلّ قائماً حتى بعد أن اشتد ساعد الدولة، وذلك من خلال لغة الرسائل التي بعثها الرسول – عليه الصلاة والسلام – إلى ملوك ذلك الزمان، وبينت الدراسة أن هنالك قواعد ومرتكزات في العلاقات مع الآخر قائمة على الحرية والكرامة والعدالة وحرية التعبير وغيرها من القواعد التي حضَ بها الإسلام في التعامل مع الآخر المختلف وعلى شرعية اللجوء إلى الوسائل السلمية من مفاوضات وغيرها.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية: من خلال اطلاع الباحث على هذه الدراسة اتضح الآتي:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في جزء بسيط من قواعد التعامل الدبلوماسي في العهد النبوي، والذي تمثل في رسائل الرسول – عليه الصلاة والسلام – إلى ملوك تلك الدول ودعوتهم إلى الإسلام، لأن أصل العلاقة مع الآخر غير المسلم كانت هي السلم، بينما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة عبد الإله العجارمة بعدم تطرقه في دراسته إلى مصادر ونظم قواعد التعامل الدبلوماسي ولم يتم تأصيلها بشكل واضح ومفصل في الشريعة الإسلامية باعتبارها مصادر ثابتة لا تتغير ولا تخضع للأحداث والمتغيرات، وهذا ما تم

التعرض له في دراستنا الحالية.

كما تعرضت الدراسة الحالية إلى تحليل عمق النظرة الإسلامية في تحديدها لمفهوم التمثيل الدبلوماسي، وأن هذا المفهوم يستند في تقريره إلى الأدلة الشرعية المتنوعة، كما أوضحت الدراسة الحالية أن التمثيل الدبلوماسي في النظام الإسلامي ينفرد بخصائصه الإنسانية، فلم يغفل عن مراعاة المتطلبات الإسلامية في رعاية العقيدة وتحري المصلحة العامة، ووضع الضوابط التي تمكن من قيام ذلك التمثيل، والإقبال على ممارسته. كما بينت الدراسة الحالية أن المفهوم الإسلامي للتمثيل الدبلوماسي يأتي مرتبطاً بعدة غايات ومنبثقاً عما تهدف إليه من سلام البشرية وأمن الوجود الإنساني، فالتمثيل في النظام الإسلامي وسيلة للمسالمة، والمهادنة، ومنهج للتعاون الدولي والرخاء البشري وحسن التدبير للشؤون الداخلية والخارجية للدولة الإسلامية، بينما أغفلت دراسة عبد الإله العجارمة تحليل موضوع التمثيل الدبلوماسي في التاريخ الإسلامي، وكذلك أغفلت دراسة العجارمة تحاليل وتوضيح مرتكزات وقواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي.

5- جمال أحمد جميل نجم. 2008م. أحكام الرسل والسفراء في الفقه الإسلامي. (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية: نابلس: فلسطين.

لقد أولت الشريعة الإسلامية للدبلوماسية الإسلامية أهمية خاصة، حيث أوفد الرسول – صلى الله عليه وسلم – الرسل والسفراء إلى الدول الأخرى، واستقبل كذلك رسل الملوك وسفراءهم، ولقد سعى الباحث من خلال هذا البحث الوقوف على أهم الأحكام الشرعية المتعلقة بالرسل والسفراء، ومن خلال دراسته هذه حاول أن يوضح ويبين للقارئ معنى الرسل والسفراء لغةً واصطلاحاً، والأدلة على مشروعية عملهم، وعلاقة الرسل والسفراء بعقد الأمان، وصفاتهم وشروطهم، وطبيعة عملهم، وحقوقهم وواجباتهم. والشروط الواجب توفرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول. ثم تناول هذا البحث البعثات الدبلوماسية الرسمية من وجهة نظر إسلامية، ومفهوم ونشأة البعثات الدبلوماسية الرسمية، ومراحل تطور الدبلوماسية عند

المسلمين، وتاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية في الإسلام، ومراحل تطور التمثيل الدبلوماسي عند الغرب. وتحدثت الدراسة عن مهمة البعثات الدبلوماسية الرسمية، وعن تشكيل البعثة، وأقسامها.

ثم تناول البحث الحصانة الدبلوماسية للبعثات الدبلوماسية الرسمية من حيث تعريف الحصانة لغة واصطلاحاً، وبيان الأدلة على مشروعية الحصانة، ثم عرض لمحة تاريخية عنها. ثم بينت التأصيل الفقهي للحصانات الدبلوماسية، وأخيرا بينت من خلال هذا البحث أنواع الحصانات بما تشمله من الحصانة الشخصية للأفراد، والحصانة القضائية، وحصانة المؤسسات.

- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

أكدت الدراسة في نتائجها إن إرسال الرسل والسفراء، عرف دولي قديم، قدم الجماعة البشرية ذاتها، وهو ليس من مبتكرات العصر الحديث، بينما أكدت الدراسة الحالية أن موضوع إرسال الرسل والسفراء في العهد النبوي أكثر تطوراً من العهد الذي سبقه، حيث كانت نتائجه دقيقة وناجعة، واختلفت دراسة جمال أحمد جميل نجم عن الدراسة الحالية في عدم اهتمامها بربط تطور موضوع الرسل والسفراء بالمراحل التي مرت بها عبر التاريخ، بل اكتفت بتوضيح ذلك في عصر النبوة، ولم توضحه في العهد الأموي والعباسي، وهذا ما أوضحته الدراسة الحالية بشكل مفصل. تحدثت الدراسة عن جواز التمثيل الدبلوماسي الدائم من وجهة النظر الشرعية الإسلامية، ولم توضح أثر التمثيل الدبلوماسي في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الدول في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وهذا ما أوضحته دراستنا الحالية وأفردت له مطلباً.

6. ياسر حسن محمود القواسمي. 2009م. التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي. (رسالة ماجستير). جامعة القدس: فلسطين.

هدفت الدراسة إلى عرض التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني على الفقه الإسلامي وقواعد القانون الدولي العام، وتقديم رؤية فقهية قانونية للعلاقات الدبلوماسية الفلسطينية تستند على القواعد الأصولية الإسلامية

والقانون الدولي العام، وفي هذا البحث حاول الباحث مقارنة الدبلوماسية الفلسطينية بالدبلوماسية النبوية والإسلامية وكذلك بقواعد القانون الدولي العام من حيث التمثيل والأدوات، بغرض تقويم التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني من الناحيتين الفقهية والقانونية، حتى يكون هذا البحث دليلاً للدبلوماسي الفلسطيني في حياته الدبلوماسية، وكذلك تعزيز انتماء الدبلوماسي الفلسطيني إلى دينه وثقافته، وحتى يستطيع مواكبة الدبلوماسية الحديثة.

وقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي والتحليلي، والقانوني حيث بدأ بعرض الرأي الفلسطيني في المسألة ثم الرأي الشرعي أو القانوني، وبعد ذلك قام الباحث بمحاكمة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني فقهياً وقانونياً وكذلك بيان رأي الباحث وترجيح الرأي الصحيح، بعد التحليل ومناقشة أدلة جميع الجهات دون استثناء.

واعتمدت الدراسة حدوداً زمانية لم تتجاوزها هذه الرسالة وكانت بداية دراسة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني مع بداية الانتداب البريطاني لفلسطين، عندما كان العمل الدبلوماسي والسياسي الفلسطيني من خلال الأحزاب والقوى السياسية القومية العربية، ولم يكن هناك مؤسسات دبلوماسية وسياسية فلسطينية مستقلة، وقد انتهت هذه الدراسة زمانياً إلى ما قبل اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وأشارت الدراسة بأن هذه الفترة الزمانية حدث بها تطور كبير على الدبلوماسية والعلاقات الدولية بين منظمة التحرير الفلسطينية وأي طرف آخر سواء كان عربياً أو غير عربي.

وترى الدراسة أن الدبلوماسية الفلسطينية تمتعت بكل الحصانات والامتيازات التي يمكن أن تحظى بها أي دولة مستقلة أخري، وقد ظهر هذا من خلال دراسة تبادل التمثل الدبلوماسي بين منظمة التحرير الفلسطينية وجميع الهيئات والمنظمات الدولية وبعد ذلك تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

لقد غفلت دراسة ياسر القواسمي عن تقديم تحليل للعلاقات الدبلوماسية بشكل عام في الشريعة

الإسلامية والقانون الدولي، واكتفت بعرض التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني على الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، ثم رصد جوانب الاختلاف بين التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني والشريعة والقانون الدولي وذلك ليس من متطلبات الدراسة الحالية، وكذلك تحدثت عن جوانب التوافق بين التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني والشريعة والقانون الدولي، وأهملت الدراسة توضيح دور التمثيل الدبلوماسي في تطوير العلاقات الدبلوماسية سواء فيما بين المجتمع الدولي أو بين فلسطين والمجموعة الدولية، بالإضافة إلى ذلك لم تتناول دراسة ياسر القواسمي مفهوم التمثيل الدبلوماسي وتطوره التاريخي في الشريعة الإسلامية والذي تناولت تحليله الدراسة الحالية، حيث اقتصرت دراسة القواسمي على بيان تطور التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني وليس تطوره بشكل عام، وذلك يعتبر أحد نقاط الاختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة القواسمي. وتشابهة الدراسة الحالية بدراسة القواسمي في جزئية عرضها لنماذج من التمثيل الدبلوماسي في التاريخ الإسلامي. ويمكن الاستفادة من دراسة القواسمي في إثراء الجزء الخاص بمشروعية التمثيل الدبلوماسي في التاريخ الإسلامي.

7. محمد ذيب. 2010م. التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة. (رسالة ماجستير). جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. الجزائر.

تناولت الدراسة الوسائل الدبلوماسية لتسوية نزاعات الحدود الدولية وتطرقت، لتصنيف الوسائل الدبلوماسية لتسوية نزاعات الحدود الدولية، وناقش موضوع المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة، والتحقيق، والتوفيق. وناقشت موضوع الوسائل الدبلوماسية المستحدثة لتسوية نزاعات الحدود الدولية، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مبدئية مفادها، أنه رغم إحجام الدول عن اللجوء إلى القضاء الدولي أو إلى التحكيم، إلا أنه لا يمكننا أن ننفي الدور البالغ الأهمية الذي أدته هذه الوسيلة في فض نزاعات الحدود الدولية. وأوصت الدراسة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة خاصة ما يتعلق بالجمعية العامة وتفعيل دورها أكثر، وذلك للتأثير على دور مجلس الأمن في معالجة القضايا الدولية، وكذلك تعديل وإلغاء حق الفيتو في مجلس

الأمن والنظر من جديد في العضوية الدائمة. كما تدعو الدراسة إلى تفعيل دور التحكيم الدولي، خاصة في فض نزاعات الحدود الدولية وإعطائه حيزاً أكبر مما هو عليه.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

من خلال اطلاع الباحث على دراسة محمد ذيب تبين تركيزها على المنظور القانوني للوسائل الدبلوماسية في دراسة موضوع التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية، أكثر من دراسة الطابع التاريخي المفصل للموضوع المشار إليه، والذي هو من صميم اهتمامات الدراسة الحالية، حيث اقتصرت الدراسة على الإشارات المحدودة إلى موضوع العلاقات الدولية، ولم تعطِ نظرة تاريخية معمقة فيه، وتختلف الدراسة الحالية في تناولها تحليل العوامل المؤثرة في التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية عن دراسة محمد ذيب التي لم تتناول هذا الموضوع في حيثياتها، وكذلك لم تضع الدراسة موضوع "التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة" موضع المقارنة مع طرق معالجته في المنهج الإسلامي، والوقوف على نماذج من التاريخ الإسلامي في التعامل الدولي لحل الخلافات الحدودية بشكل سلمي، لذلك سوف يتم طرح منهج العلاقات الدولية والدبلوماسية المعاصرة في هذه الدراسة وبصورة شاملة من خلال منهج الشريعة الإسلامية، لنحاول بذلك سد ما يكون قد اعترى الدراسات السابقة من نقص، وبالرغم من تزايد نزاعات الحدود التي أحيلت مؤخراً إلى التسوية القضائية، إلا أننا نلاحظ دور التحكيم ودور محكمة العدل الدولية في تسوية نزاعات الحدود لا يزال لا يرقى إلى المستوى المطلوب، حيث إن الدول مازالت تحجم عن عرض نزاعاتها الحدودية للتسوية القضائية، ومرد ذلك في المقام الأول هو تمسك الدول التقليدي بسيادتها، وقد استفادت هذه الدراسة من أطروحة محمد ذيب في تحديد الإطار المفاهيمي للوساطة، وتبيان خصائصها وتمييزها عن النظم المشابهة لها.

8. رانية سيد إدريس خلف الله. 2011م. أثر الحرب على العلاقات الدبلوماسية. (رسالة ماجستير). جامعة أم درمان الإسلامية: السودان.

يتناول البحث موضوع أثر الحرب على العلاقات الدبلوماسية في ظل ما يحدث في الساحة الدولية اليوم من نزاعات وحروب معلنة وخفية، ثم تطرقت لكيفية تكوين البعثة الدبلوماسية ومهامها، وقد تناولت أثر الحرب على العلاقات الدبلوماسية وما تترتب عليه من إنهاء وقطع للعلاقات الدبلوماسية والمعاملة بالمثل، وختمت الدراسة بنتائج أهمها: إن العرب هم أقدم الشعوب التي عرفت التمثيل الدبلوماسي منذ العصر الجاهلي ثم جاء الإسلام وطور في هذا المفهوم عبر دبلوماسية الرسول – صلى الله عليه وسلم – وإرساله الرسل إلى كافة بقاع الأرض، وأوصت الدراسة بالآتي: يجب على الدولة التي تتخذ قرار قطع علاقتها مع دولة أخرى أن تراعي جميع الاختبارات قبل اتخاذ هذا القرار حفاظاً على الوضع القانوني والاجتماعي لرعاياها بطرف تلك الدولة.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

لا يصح أن يفهم الجهاد على أنه وسيلة عدوانية نحو الشعوب غير المسلمة كما يروج لذلك المستشرقون المتعصبون ومن خلال هذه النتيجة بينت هذه الدراسة تأصيل موضوع الجهاد في الفقه الإسلامي وعبر التاريخ الإسلامي، وكذلك عرفت الحرب من منظور إسلامي وهو الجهاد مروراً بتعريف الحرب بمعناها الواسع، إلا أن الدراسة لم تتناول رأي النظريات الدبلوماسية في موضوع الحرب والجهاد، ولم تتناول العوامل المؤثرة فيها. كما إن الدراسة تعتبر جزء من موضوع له صلة بالدبلوماسية، مما أضفى على موضوع البحث صفة التبعية وعدم الاستقلالية، وأسند الباحث فشل الدبلوماسية اليوم لأن العلاقات الدبلوماسية تقوم على أساس الندية والمساواة بين الدولة الباعثة والمبعوث إليها، والساحة الدولية تفتقد هذه الندية في ظل الدول العظمى المسيطرة على مجريات الأمور دولياً. ولم يتوسّع الباحث في شرح أسباب فشل الدبلوماسية اليوم وما نتج عن ذلك الفشل، وقد غفلت هذه الدراسة عن تحليل الدبلوماسية في المنهج التاريخي، كما أنها أهملت تحليل موضوع

مفهوم الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي. والدّراسة الحاليّة سوف تقوم بتحليل ذلك المفهوم، لبيان أوجه التطابق والاختلاف بين الدبلوماسيتين، ولإعطاء الموضوع فكرة متجددة مواكبة للعصر، بالاعتماد على نصوص الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي العام.

تتفق دراسة رانية مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع النظرية الحديثة ألا أن هذه الدراسة تناولت موضوع النظريات بشكل من التوضيح الموسع بنما اقتصر ذلك بإيجاز في دراسة رانية، واختلفت الدراسة الحالية مع دراسة رانية، حيث إنّ الأخيرة لم تتناول أنواع الدبلوماسية في دراستها، وخاصة الدبلوماسية الوقائية وكيفية الاستفادة من فشلها في بعض النزاعات كحالة الصومال، والتي خصصت لها الدراسة الحالية مطلباً مستقلاً. وسوف تستفيد هذه الدراسة من دراسة رانية في تناولها لموضوع مقومات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي حتى وإن كان تناولها للموضوع كان بشكل مختصر، إلا أن الدراسة الحالية سوف توضح ذلك بمزيد من التفصيل.

9. أمال ديلمي. 2012م. التنظيم القانوني الدولي للعلاقات الدبلوماسية. (رسالة ماجستير). جامعة مولود معمري. تيزي وزو: الجزائر.

أشارت الدراسة إلى أن الدبلوماسية ممارسة سياسية تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها الخارجية في التعامل والتعاون مع الدول والأشخاص الدولية الأخرى وإدارة علاقتها الرسمية ببعضها البعض ضمن سياقات النظام الدولي، كما تطلب استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقبلة، وعليه عرفتها الدراسة فهي لغة الحوار والنقاش والإقناع وفن التعامل بين الأفراد والجماعات وحل مشكلاتها، كما وصفها بلغة العقل الهادئ لا الحرب والصراع.

وأوضحت الدراسة إلى أن تشعب المواضيع التي تشملها العلاقات الدبلوماسية وتعدد جوانبها دفع الباحث إلى محاولة الإلمام بمجملها وتوضيح مختلف المفاهيم من خلال طرح الإشكاليات التي تتمثل في التعرف على مدى فاعلية القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية، وكذلك التعرف على ماهية

الدبلوماسية وأشكال العمل الدبلوماسي، ونظام التبادل الدبلوماسي الثنائي الدائم فيما بين الدول ومن خلال هذه الدراسة حاول الدراسة إبراز الأهمية التي تكتسيها الدبلوماسية وبتبيين أهم أنواعها ومختلف المراحل التي مرت بها إلى الآن، وخلصت الدراسة إلى عدم مشروعية منح اللجوء إلى مقر البعثة الدبلوماسية سواء للمجرمين العادين أو المطاردين السياسيين، كما أن الحصانة لا تعفي من المسؤولية، وإذا ما أخل المبعوث الدبلوماسي بالتزام قانوني عقدي تحققت مسؤوليته ووجبت مساءلته، وأوصت الدراسة بضرورة إقامة مؤتمر دولي تحت رعاية لجنة القانون الدولي على غرار مؤتمر فيينا، وهذا إما لتأسيس لاتفاقية جديدة للعلاقات الدبلوماسية أو إجراء تعديل في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لتواكب التطورات الدبلوماسية المعاصرة والمتغيرات الدبلوماسية الحديثة، وعلى سبيل المثال يجب تقنين وتنظيم قواعد اللجوء الدبلوماسي وتحديد بعض الأحكام المتعلقة بإلزام المسؤولية الدولية في حال ارتكاب أعمال غير مشروعة.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في التعرف على مدى فاعلية القواعد القانونية الدولية التي تحكم العلاقات الدبلوماسية ولدراسة هذا الموضوع تحدث الباحث في الفصل الأول عن ماهية الدبلوماسية وأشكال العمل الدبلوماسي، حيث إنّ الجزء الأول الذي تناولت فيه الدراسة موضوع الدبلوماسية وماهيتها يتفق مع الدراسة الحالية إلا أنه يوجد اختلاف في الدراسة الحالية من ناحية التوسع في توضيح هذا الموضوع، وقد اتفقت دراسة أمال مع الدراسة الحالية في تناولها بشكل مبسط نظام التبادل الدبلوماسي الثنائي الدائم في القانون الدولي، إلا أنه اقتصر تناول ذلك الموضوع في القانون الدولي ولم يدرس في مراحل التاريخ الإسلامي، الذي ستتناوله الدراسة الحالية في طرح شمولي وتحليلي، وبالشكل الذي سيساعد حصول الدراسة على نتائج معمقة، ومن هنا تكمن الاستفادة مما سبق في استكمال النقص الوارد في الدراسة السابقة المتمثل في تأصل التمثيل الدبلوماسي في القانون الدولي وفي الفقه الإسلامي بشكل معمق وواضح يمكن من خلاله إثراء الجزء الخاص بأحكام التمثيل

الدبلوماسي في الفقه الإسلامي وربطه بما ورد عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – في هذا الشأن.

10. أنور صالح حمد أمين. 2012م. دور الدبلوماسية في حفظ الأمن والسلام الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد. (رسالة دكتوراة). جامعة مؤتة: الأردن.

سعت الدراسة إلى مناقشة مشكلة البحث التي تتعلق بتطور دور الدبلوماسية في أداء ممارسة المحافظة على الأمن والسلام الدوليين بالوسائل السلمية لوقف أو فض النزاعات الدولية في جميع أنحاء العالم، وتوصلت الدراسة إلى أنه كان لتطور وسائل الدبلوماسية وأدواتها الدور الأكبر في إعادة السلم والأمن إلى غالبية مواقع النزاع، خصوصًا بعد انهيار الثنائية القطبية وظهور النظام العالمي الجديد.

وتطرقت الدراسة إلى ماهية الدبلوماسية وعلاقتها بالأمن والسلم الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد. وكان لها دور مهم يتمثل في الدبلوماسية الثنائية والمتعددة، وهي تعبير عن النظام العالمي الجديد، وتعرفت الدراسة إلى علاقة الدبلوماسية بالسلام والأمن الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد، وذلك بمواكبة الأحداث التي وقعت في ظل النظام، وظهوراً للآليات الحديثة في مجال الدبلوماسية الوقائية، التي تؤدي وظيفة حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية وصنع السلام وبنائه.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

أشارت الدراسة إلى أنه كان لتطور وسائل الدبلوماسية وأدواتها الدور الأكبر في إعادة السلم والأمن إلى غالبية مواقع النزاع، خصوصاً بعد انهيار الثنائية القطبية وظهور النظام العالمي الجديد، ولكن دراسة أنور تختلف مع الدراسة الحالية في عدم اهتمامها بربط تطور الوسائل الدبلوماسية بالمراحل التي مرت بها عبر التاريخ، ولاسيما دبلوماسية عصر النبوة والخلفاء الراشدين، أيضاً دراسة أنور لم تقارن بين دور الدبلوماسية في حفظ الأمن والسلام الدوليين، وما يؤيد ذلك من نصوص القرآن الكريم التي يجب مراعاتها والالتزام بها، وبين ما أشار إليه الباحث من قواعد وتنظيمات وضوابط قانونية جاء بها القانون الدولي بشأن حل النزاعات والمشاكل

الدولية.

وتتشابه دراسة أنور مع الدراسة الحالية في إلقاء الضوء على الدبلوماسية الثنائية والمتعددة، والتي تناولتها الدراسة الحالية في موضوع أنواع الدبلوماسية، واستفادت الدراسة الحالية من ما قدمه الباحث في الدراسة السابقة في تحديد الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الثنائية والمتعددة.

11. إيمان أكرم لقوقا. 2014م. دور الدبلوماسية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة. (رسالة ماجستير). جامعة الأقصى. فلسطين.

تعتبر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 2006م، نقطة فاصلة في التحول في المشهد السياسي الفلسطيني، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الدبلوماسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والشعبي لرفع الحصار عن قطاع غزة خلال الفترة (2015 – 2016)، وناقشت الدراسة مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني، والمواقف الدولية من نتائج الانتخابات، والمتغيرات السياسية التي أثرت بالقضية الفلسطينية محلياً وإقليمياً ودولياً. وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، أبرزها: أن الحصار لا يزال قائماً ولم تفلح أي من الدبلوماسية الرسمية أو الشعبية في رفع الحصار الذي أثر بشكل واضح على كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأدخل المواطن في العديد من الأزمات، وزاد من معدلات البطالة، ووصل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة.

كما أثبتت الدراسة أن النشاط الشعبي والأهلي غير الرسمي أكثر فاعلية في التأثير على المجتمع الدولي واستقطاب الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

إن الدور الذي قامت به الدبلوماسية الرسمية من أجل رفع الحصار كان دوراً متواضعاً من الرئاسة والحكومتين، بسبب أن ما يحكم أدوارها هو المردود الحزبي، ولم تكن البوصلة متجهة نحو الكل الفلسطيني، أما

على الجانب الآخر، أي الدبلوماسية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ودورها في رفع الحصار، فنرى أن هذا الدور كان أكثر فعالية وحيوية وحضوراً على الساحة الفلسطينية من الدبلوماسية الرسمية، ولاقى استحسان المواطن الفلسطيني. إن هذه الدراسة قامت بوضع مقارنة بين الدبلوماسية الشعبية والرسمية، وأشارت إلى أن الدبلوماسية الشعبية أكثر فاعلية وحيوية، إلا أن استعمال النوعين من الدبلوماسية كان فاشلاً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: القصور في استعمال الوسائل الدبلوماسية الرسمية، وكذلك ضعف التنسيق بين عمل مؤسسات السلطة الوطنية في الضفة وقطاع غزة، كما أنّ دراسة إيمان ركزت على المنظور القانوني للدبلوماسية الشعبية والرسمية في السعي إلى موضوع رفع الحصار، أكثر من دراسة الطابع التاريخي المفصل للموضوع المشار إليه، بالإضافة أن الدراسة لم تتطرق إلى العوامل المؤثرة في الدبلوماسية الرسمية، وهذا ما ستقوم به الدّراسة الحالية، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة إيمان في تناولها المنهج التاريخي والدبلوماسية الشعبية، إلا أن الدراسة الحالية تناولت الدبلوماسية الشعبية من خلال موضوع أنواع الدبلوماسية بينما تناولتها دراسة إيمان من خلال المقارنة بينها وبين الدبلوماسية الرسمية، وقد استفادت هذه الدراسة نتائج تلك المقارنة وكذلك من الاطّلاع على مراجع الدراسات السابقة لدراسة إيمان.

12. زكريا أزم. 2014م. العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. (رسالة دكتوراة). جامعة الحسن الأول: بسطات. المغرب.

ركز الباحث على دراسة نشأة وتاريخ العلاقات الدولية عبر العصور القديمة في كلّ من: مصر القديمة (الفرعونية) وعند الإغريق وفي الدولة الإسلامية، وفي العصر الحديث ما بعد القرن السادس عشر للميلاد ومن مؤتمر وستفاليا حتى الحرب العالمية الأولى، وكذلك خلال عهد عصبة الأمم، وفي عهد الأمم المتحدة أيضاً، وأوضحت الدراسة مبادئ العلاقات الدولية وتحريم الحرب وعدم الاعتداء ونزع السلاح، والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية والحق في تقرير المصير. وتطرّق البحث إلى الأطراف الفاعلة في

العلاقات الدولية، إذ استعرض نشأة الدولة وماهيتها وأركانها وكذلك أشكالها، وبرزت عن هذه الدراسة عدة نتائج، أهمّها: أنّ العلاقات الدولية هي ظاهرة تاريخية، إذ لا يمكننا أن ننكر الدور الكبير الذي لعبته في الحضارات القديمة، فالعلاقات الدولية هي اليوم نتيجة لتراكمات تاريخية، ساهمت فيها كل الحضارات البشرية عبر التاريخ.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

إن الباحث عندما درس تاريخ العلاقات الدولية في هذه الدراسة على مر العصور تحدث بنوع من التفصيل في كل فترة تاريخية، إلا أنه اختصر في معرض حديثه عن العلاقات الدولية في عهد الدولة الإسلامية، ولم يتناول هذا الجانب بشيء من التفصيل، الأمر الذي تعتزم دراستنا بيانه، وذلك من خلال موقف وتفصيل نظرة الفقه الإسلامي والقانون الدولي للعلاقات الدولية والدبلوماسية، وكذلك إثبات أصالة كل منهما في الشريعة الإسلامية بالمؤيدات النصية من القرآن والسنة، وبيان مدى صلاحية الشريعة الإسلامية، وتفوقها على القوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة.

إن دراسة زكريا أزم لا تتفق مع هذه الدراسة إلا في الجزء البسيط الذي تحدث فيه باختصار عن العلاقات الدولية في الدولة الإسلامية، كما أن دراسته لم تتطرق إلى المناهج العلمية والنظريات العلمية التي تقدم تفسيراً شاملاً لظاهرة معينة أو مجموعة ظواهر محددة في عناصرها تساعد على معرفة حقيقة الشيء وواقعه، وتهدف نظرية العلاقات الدولية والدبلوماسية إلى تفسير العلاقات الاجتماعية وشرحها بصورة عامة والعلاقات الدولية بصورة خاصة. وبالتالي تكمن الاستفادة من دراسة زكريا في الشق الفني منها والاطلاع على بعض مراجع الدراسة.

13. رمضان عبد الرحمن أبوشكيوات. 2014م. خرق الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وأثرها على الأمن القومي للدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسي. (رسالة دكتوراة). جامعة العلوم الإسلامية الماليزية.

يسهم هذا البحث في إلقاء نافذة من الضوء على أحد موضوعات القانون الدبلوماسي والمتعلق بخرق المبعوث الدبلوماسي للحصانات والامتيازات الممنوحة له، وما ينتج عن هذا الخرق من تأثير على مقتضيات الأمن القومي للدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسي، كون أن هذا الموضوع يمس أحد أهم المشاكل الخاصة بالعلاقات الدولية والدبلوماسية، وأوصت الدراسة بتعديل بعض أحكام اتفاقية فيينا لسنة 1961م بشأن العلاقات الدبلوماسية، بما يجعلها تتناغم مع متطلبات الدبلوماسية الحديثة.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

بينت الدراسة أن هناك أوجه التقاء واختلاف بين أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الدولي المعاصر فيما يتعلق في منح الحصانة الشخصية والامتيازات الدبلوماسية، واختلافها في الحصانة القضائية، انطلاقاً بأن الشريعة الإسلامية تحثُ على معاقبة كل من يخالف أحكامها، في حين كان موقف القانون الدولي مغايراً بمنحه حصانة قضائية مطلقة للمبعوث الدبلوماسي، وقد كان هذا الأمر أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الخروقات على الحصانات والامتيازات الممنوحة للمبعوث الدبلوماسي.

وقد اختلفت الدراسة الحالية عما سبقها بأسلوب التأصيل، وعرض الأسس الفكرية لحل النزاعات بين النموذجين القانوني والإسلامي، وكذلك تحليل التطبيقات، إضافة إلى اختلاف نوعية بعض المراجع المستخدمة، وركزت دراسة أبوشكيوات على المنظور القانوني والإسلامي في دراسة خرق الحصانات والامتيازات الدبلوماسية وأثرها على الأمن القومي للدولة المعتمد لديها المبعوث الدبلوماسي، ويمكن الاستفادة من دراسة أبوشكيوات في إثراء الإطار النظري ومتابعة طريقة المقارنة بين الجانب الفقهي والقانوني في دراسته.

14. وليد عمران. 2014م. الوسائل المنظمة للعلاقات الخارجية "التمثيل الخارجي والمعاهدات الدبلوماسية" (رسالة ماجستير). جامعة قسنطينة. الجزائر.

سلط الباحث الضوء على الممارسة الفعلية من جانب الدول للتمثيل الخارجي وإبرام المعاهدات، وتحدث عن الأجهزة الداخلية للعلاقات الدولية، وبيّن مهام واختصاصات وحصانات وامتيازات رئيس الدولة، وكذلك تناولت الدراسة العلاقات الدبلوماسية والتطور التاريخي لتلك العلاقات والقواعد القانونية المنظمة لها، وبينت موضوع تبادل التمثيل الدبلوماسي والحصانات والامتيازات الدبلوماسية بين الدول، وخلصت الدراسة إلى إن مسألة تنظيم العلاقات الخارجية وإدارتها تخضع للتنظيم الدستوري أو الإداري الداخلي، فليس في إمكان القانون الدولي تجاهل المؤسسات التي تشرف على العلاقات الدولية.

وأوصت الدراسة بأنه قد حان الوقت لكي يتم إعادة النظر في الاتفاقيات الدبلوماسية التي تنظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

ركزت هذه الدراسة بالأساس على التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وكذلك دراسة المعاهدات الدولية، وهدفت إلى إبراز مكانة كل من التمثيل الخارجي والمعاهدات الدولية في تنظيم العلاقات الدولية، وقامت الدراسة بتأصيل الموضوع من الناحية القانونية، باعتبارهما أهم مظهرين من مظاهر ممارسة السيادة الخارجية للدولة. بينما أهملت تأصيل الموضوع من الناحية التاريخية، كذلك لم يهدف هذا البحث إلى توضيح مكانة النظريات في موضوع هذه الدراسة، مثل النظرية المثالية أو الواقعية والتي تذهب باتجاه الاهتمام بالأبعاد التاريخية والحضارية، وتقدم التفسيرات المختلفة في جوانب العلاقات الدولية والوسائل المنظمة لها، وبما أن الدبلوماسية تحكمها عوامل متعددة منها: اجتماعية وعوامل موضوعية كالتاريخ والقانون، إلا أنها لا يمكن تشخيص واقعها الدولي ولا التفاعل معه إلا من خلال المعرفة النظرية لها، والتي تكون وفق نظريات تقليدية وأخرى حديثة،

وذلك ما تسعى إليه دراستنا من خلال استعراض بعض نظريات العلاقات الدولية التي تعمل على تشخيص واقع السياسات الدولية والتفاعل معها، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة وليد عمران في تناولها جزئية "التمثيل الخارجي في القانون الدولي".

أي أن الدراسة الحالية سوف تتناول التمثيل الدبلوماسي وتأصيلها في الفقه الإسلامي وكذلك في القانون الدولي بشكل موسع، كما اتفقت معها في انتهاج المنهج التاريخي الذي يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية، وقد اقتصرت دراسة وليد عمران عن استعراض التمثيل الخارجي والمعاهدات الدبلوماسية فقط ولم تهتم بوسائل وطرق حل النزاعات والأزمات السياسية الدولية الأخرى في القانون الوضعي وفي منظور الفقه الإسلامي، ولم تركّز على التمثيل الدبلوماسي في التاريخ الإسلامي وفاعليته في العهد النبوي وما بعده، والذي كان له دور كبير في المساهمة في حل العديد من النزاعات والأزمات في التاريخ الإسلامي.

15. ريم خليل عبد الرحمن نتيل. 2014م. الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي. (رسالة ماجستير). جامعة الأزهر. غزة.

تتمحور الدراسة حول تحليل الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي، وتنبع أهمية الدراسة أنها أبرزت ما تقوم به الدبلوماسية لتسوية المنازعات والأزمات وتعزيز وتقوية العلاقات الدولية، ودورها المهم في نطاق السياسة الخارجية على اعتبارها الأداة الرئيسية فيها. وهدفت الدراسة إلى إبراز دور التفاوض باعتباره أحد الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحل المنازعات، لتنفيذ القرارات السياسية الخارجية، لحل الأزمة السياسية الدولية بواسطة البعثات الدبلوماسية، حسبما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961م.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على وسيلة المفاوضات في القانون الدولي كأداة من أدوات الدبلوماسية

لحل النزاعات الدولية حسبما نصت عليه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961م. وتقيدت الدراسة بما نصت عليه الاتفاقية المشار إليها وهى جزء من أجزاء القانون الوضعي، حيث اتفقت هذه الدراسة مع دراسة ريم في هذه الجزئية "المفاوضات في القانون الدولي"، أي أن هذه الدراسة تناولت وسيلة المفاوضات وتأصيلها في الفقه الإسلامي وكذلك في القانون الدولي، وقد أهملت دراسة ريم استعراض أشكال وطرق حل الأزمات والمشاكل السياسية الدولية الأخرى في القانون الوضعي ومن منظور الفقه الإسلامي، ولم تركز على وسيلة المفاوضات في التاريخ الإسلامي وفاعلية هذه الوسيلة في العهد النبوي والصحابة من بعده، والتي كان لها دور كبير في تدليل وحل العديد من النزاعات والأزمات في التاريخ الإسلامي، ومن خلال ذلك تكمن الاستفادة من دراسة ريم في إثراء الجزء الخاص بأحكام المفاوضات في الشق القانوني الدولي وربطه بما ورد في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في عام 1961م.

16. عيسى بورقبة. 2015م. الدبلوماسية البرلمانية وإسهاماتها في حل الخلافات العالمية والوطنية. (رسالة دكتوراة). جامعة وهران. الجزائر.

إن الهدف الرئيسي للباب الأول من هذه الدراسة هو التوصل إلى فهم تقريبي لمصطلح "الدبلوماسية البرلمانية" على ضوء الشروح الكلاسيكية لمفهوم الدبلوماسية؛ باعتبارها أحد فروع القانون العام، ومحاولة التعرض لتعريف دقيق لهذا المصطلح الصاعد في أدبيات المجموعة الدولية، كنتيجة لانتشار الجمعيات والاتحادات والمنظمات البرلمانية. فكثير من رجالات القانون والدبلوماسية يعتبرون الدبلوماسية من صلاحيات ودور الجهاز التنفيذي، وللبرلمان أدوار آخري بينتها الدراسة خلال جميع أطوارها.

وفي ختام هذه الدراسة أشار الباحث إلى أنه يمكن الجزم بأن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت لبنة هامة من لبنات العمل الدولي، وأنها تساهم في صياغة المشهد السياسي الدولي والتوصل إلى اتفاقات ومعاهدات حول المواضيع التي تهم المجتمع الدولي.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

إن هذه الدراسة أكّدت بأن الدبلوماسية البرلمانية أصبحت لبنة هامة من لبنات العمل الدولي، وأنها تساهم إلى حد ما في صياغة المشهد السياسي الدولي والتواصل إلى اتفاقات ومعاهدات حول المواضيع التي تهم المجتمع الدولي كما أن الدبلوماسية البرلمانية عبر أشكالها المتعددة، تنجح إلى حد ما في بلورة خارطة حل العديد من المسائل العالقة حالياً، ولكن الدبلوماسية البرلمانية إذا ما قورنت بالدبلوماسية الرسمية في الفقه الإسلامي نجد أن الأخيرة نسبة نتائجها ونجاحها في حل العديد من المنازعات والمسائل العالقة أكثر مما حققته الدبلوماسية البرلمانية بكثير، وهذا ما أكد عليه مراحل تاريخ الدبلوماسية الرسمية في الفقه الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك أهملت هذه الدراسة التوسع في توضيح تفاصيل المرجعية التي تستمد الدبلوماسية البرلمانية منها اللوائح التي تعمل بها، مع العلم بأن الباحث ركز على تجارها الناجحة في الجزائر ولم يتوسع في تفاصيل تطبيقها في أماكن أخرى.

إنّ الدراسة الحالية تشابهت مع دراسة بورقبة في تناولها للدبلوماسية البرلمانية تحت مبحث أنواع الدبلوماسية، وقد استفادت من دراسة بورقبة في إثراء الإطار النظري ومتابعة مصطلحات الدراسة وإثرائها وخاصة فيما يخص تطبيق الدبلوماسية البرلمانية وإثراء تجربتها في المحافل الدولية.

17- سامي إبراهيم الخزندار. 2015م. المنظور الإسلامي تجاه التنظيم الدولي المعاصر. "مقاربة نظرية". (مجلة دفاتر السياسة والقانون). العدد الثالث عشر. الجامعة الهاشمية: الأردن.

يسعى هذا البحث إلى تقديم رؤية تأصيلية إسلامية أو منظور حضاري إسلامي تجاه المنظمات السياسية الدولية المعاصرة ذات الهوية غير العربية أو الإسلامية، وما يرتبط بهذا المنظور من معرفة لمنظومة القيم السياسية الضابطة للسلوك الإسلامي تجاه هذه المنظمات الدولية والتعامل معها. وأوضحت الدراسة بأن تأثير المنظمات الدولية على الحياة السياسية للمجتمع العربي والإسلامي والدولي، يجعل من بناء أو صياغة هذا المنظور ضرورة لحماية

مصالح الأمة الإسلامية، وتفعيلاً لعالمية دورها في العمران والصالح الإنساني العام.

وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤى جديدة في أسلوب التعامل الإسلامي مع أحد الفاعلين الأساسيين في المجتمع الدولي، وهي المنظمات الدولية المعاصرة، سعياً في بناء وتعزيز الأمن والسلام الدولي، والتعاون والمشاركة الإيجابية بين وحدات وشعوب المجتمع الدولي، خدمة للمجتمع الإنساني.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

– لقد غفلت دراسة سامي إبراهيم الخزندار عن تقديم تحليل للعلاقات الدبلوماسية بشكل عام في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، واكتفت بعرض المنظور الإسلامي للتنظيم الدولي المعاصر، وكذلك تناولت تأثير المنظمات الدولية في فض المنازعات الدولية، إلا أنها اختلفت مع دراستنا الحالية في إغفالها عن كشف المشاكل والعوائق التي جعلت "المنظمات الدولية والإقليمية" أحياناً عديمة المنفعة، وغير قادرة على خلق حلول تكون كافية لنزع فتيل الأزمة. هذا وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة الخزندار في أن ظاهرة المنظمات الدولية المعاصرة أصبحت ظاهرة تلعب دوراً مؤثراً، سلباً أو إيجاباً، في الحياة السياسية للمجتمع الدولي بكافة أعضائه، بما فيها الدول العربية والإسلامية، وبالتالي أصبحت ظاهرة لا يمكن تجاهل دورها وتأثيرها على المجتمع العربي والإسلامي. ويمكن الاستفادة من دراسة الخزندار في إثراء الجزء الخاص بتقديم رؤية تأصيلية إسلامية أو منظور حضاري إسلامي تجاه المنظمات الدولية المعاصرة.

– لقد أهملت دراسة الخزندار التطرق إلى المناهج العلمية والنظريات العلمية التي تقدم تفسيراً شاملاً لظاهرة معينة أو مجموعة ظواهر محددة في عناصرها تساعد على معرفة حقيقة الشيء وواقعه، وتهدف نظرية العلاقات الدولية والدبلوماسية إلى تفسير العلاقات الاجتماعية وشرحها بصورة عامة والعلاقات الدولية بصورة خاصة. وبالتالي تكمن الاستفادة من دراسة الخزندار في الشق الفني منها والاطلاع على بعض مراجع الدراسة.

18- ناصري سميرة. 2016م. إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي. (رسالة دكتوراة). جامعة محمد خيضر بسكرة: الجزائر.

أشارت هذه الدراسة إلى أن العامل الذي نعيشه ومنذ بداياته تميز بمراحل سلم ونزاع، هذا الأخير حاولت كل حقبة زمنية أن تصنع له أسس وآليات وقواعد تخفف من حدته نحو إدارته ومن بين هذه المحاولات محاولة الفكر الإسلامي والفكر الغربي في إدارة النزاعات الدولية. ودعا الإسلام إلى السلم في كافة أحواله، وفي أول دستور لأول دولة إسلامية والذي وضعه رسول الله – صلى الله عليه وسلم – نص على إسلامية مرجعية لحلحلة المنازعات في صلب مواد هذا الدستور. وتعامل الفكر الإسلامي مع النزاعات التي حصلت بسبل وآليات متعددة تختلف حسب نوع النزاع ومكانه وزمانه والظروف المحيطة به، فكان هناك دبلوماسية هجومية في بعض الأحيان خصوصاً مع بداية ظهور الدعوة الإسلامية وفي مراحل أخرى استخدمت أساليب متعددة. وأوضحت دراسة ناصري سميرة أن الفكر الغربي بكل نظرياته واتجاهاته عمل على الحد من النزاعات وإداراتها نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين، فبسبب انهيار الاستقرار الذي قام على أساس الثنائية القطبية كان على العالم الجديد أن يبحث على استقرار يجنبه السقوط في حالة الفوضى التي وجد على حافتها مع نهاية الحرب الباردة، ولا سيما أنه يفتقر لمؤسسات قادرة على امتصاص النزاعات والتوترات والفوضى الناتجة على انهيار النظام القديم. فإدارة النزاعات في الفكر الغربي تحتل حيزاً كبيراً من الدراسة في العلاقات الدولية، كونها تمثل حالة من اللاستقرار ينتج عنها العديد من النتائج سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي وفي شتى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأشارت الدراسة إلى أن النزاعات ليست بالموضوعات الجديدة، وإنما هي قديمة حديثة وفق ما حصل من تغيرات في عالمنا المعاصر، فتفشي واستفحال الجريمة المنظمة وانتشار الآفات الاجتماعية وبروز النزاعات التي سببها التمييز بين أقليات وأخرى تعامل معها الفكر الإسلامي والفكر الغربي بمنطلقات واستراتيجيات مختلفة تعددت وفق منظور كل منهما للنزاع وطبيعته، فكان لزاما علينا دراسة كل فكر وآرائه تجاه النزاعات. لذا أتت

دراسة ناصري سميرة لعقد مقارنة بين الفكرين الإسلامي والغربي في إدارة النزاعات الدولية، ونظراً لما تقدم من معطيات وجدت أن عامل اليوم يعتمد كثيراً على وسائل لإدارة النزاعات الدولية من المنظور الغربي، لذا سنحاول تسليط الضوء على استراتيجيات الفكر الإسلامي ومدى فاعلية كل من وسائل إدارة النزاعات من الفكر الغربي والفكر الإسلامي.

وكان هدف الدراسة هو البحث عن ماهية العلاقة بين الفكر الإسلامي والغربي والكشف عن جوهر العلاقة بينهما ومدى إسهاماتهما في حقل إدارة النزاعات التي استفحلت في العديد من المناطق كإفريقيا والشرق الأوسط.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

– تحدثت دراسة ناصري سميرة عن إدارة النزاعات الدولية دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي، ولكنها غفلت عن تحليل دور ومساهمة الوسائل الدبلوماسية في إدارة وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية في الفكر الإسلامي والغربي، بينما أثبتت الدراسة الحالية أن الوسائل الكفيلة بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، كان لها فضل في تجنب كثير من الصراعات وحل الكثير منها بطريقة سلمية ونزعت فتيل الأزمات في الكثير من الأحيان.

– تطرقت دراسة ناصري سميرة للنظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية في الفكر الغربي وأشارت إلى أن الكثير من النزاعات انفجرت وسببت كوارث إنسانية، كما أنها لاحظت كيف أن المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الوحدة الإفريقية السابقة لم تحرك ساكناً لدرء تلك النزاعات. وغفلت دراسة ناصري سميرة عن توضيح وتحليل المشاكل والعوائق التي جعلت "المنظمات الدولية والإقليمية" أحياناً عديمة المنفعة، وغير قادرة على خلق حلول تكون كافية لنزع فتيل الأزمة، ومن بين هذه العوائق والمشاكل تسلط الدول الكبرى داخل منظّمة الأمم المتحدة الراعية لدول العالم. وهذا ما أوضحته دراستنا الحالية وأثبتت أنّ مسار المنظمات الدولية أصبح يخضع في كثير من الأحيان لنفوذ ومصالح الدول الكبرى،

بغض النظر عن حقوق الآخرين؛ وبالتالي أهملت في كثير من ممارساتها الضوابط القيمية، وغاب عنها في أحيان كثيرة قيمة "العدالة" و"المساواة" و"الرسالة الحضارية العالمية".

19. ابن محيي الدين براهيم. 2017م. دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. (رسالة دكتوراة) جامعة وهران 2 محمد بن أحمد: الجزائر.

تناولت هذه الرسالة موضوعاً يعد من أهم موضوعات القانون الدولي العام المعاصر وحديث الساعة في وقتنا الحاضر، وهو موضوع الأمم المتحدة ودورها في حل النزاعات الدولية التي من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين، خاصة وقد ثبت فشل هذه المنظمة في الحافظ على السلام والأمن الدوليين وحل الخوف محل الأمن والحرب والعدوان بدل السلام، والعالم يقف ليرقب عمل المنظمة الدولية عن كتب تجاه الحروب العدوانية التي تشن من القوى الكبرى ضد الدول الضعيفة والصغرى، وهو ما دعا الرأي العام العالمي إلى أن يتجه للتفكير في إلغاء الأمم المتحدة وإنشاء تنظيم دولي جديد يكون أكثر فعالية من سابقة في تنظيم العلاقات الدولية على أساس من التفاهم والسلام بدلاً من التظليم الدولي السابق، فهل فعلاً يجب إلغاء الأمم المتحدة ؟ أم أنه يتعين الإبقاء عليها مع إدخال مزيد من التعديلات عليها لكي تكون أكثر ملائمة وفعالية لحل المشكلات الدولية؟ وعليه فإذا كانت الأمم المتحدة قادرة على أن "تصلح" أو "تطور" من أساليبها وهياكلها للتكييف مع تحولات النظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة دون أن تضطر لإدخال تعديلات جوهرية على ميثاقها، فقد أصبحت هذه القدرة شبه معدومة في ظل النظام الدولي الراهن، خاصة بعد وصول اليمين المحافظ إلى السلطة عام 2000م ووقوع أحداث 11 سبتمبر 2001م فالإستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش اليمينية المتطرفة تحت شعار "الحرب على الإرهاب" تبدو لكثير من المحللين مجرد ستار يخفي طموحات بالهيمنة المنفردة على العالم، وهو ما يتناقض في جوهره مع فلسفة الأمن الجماعي التي يقوم عليها الميثاق، ويصعب على الأمم المتحدة في سياق كهذا، ان تمارس دورها المطلوب في النظام الدولي إلا بعد إجراء إصلاحات جذرية قد تتطلب مراجعة

شاملة للميثاق نفسه، لكن الخلافات ما تزال محتدمة حول طبيعة هذه الإصلاحات ومداها وسبل تحقيقها. وفي نهاية دراسة موضوع منظمة الأمم المتحدة ودورها في حل النزاعات الدولية وكذا علاقتها ببعض المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الشأن كما ورد في الدراسة وحتى تكون منظمة الأمم المتحدة أكثر مصداقية وشفافية، أوصت الدراسة ببعض التوصيات علها تكون سبباً في علو وسمو ورفعة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ولاسيما مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي لها وهذه التوصيات نوجزها في النقاط محددة كالتالي:

أ. والقوميات الكبرى في العالم بما يحقق نوعاً من التوازن في المصالح ويجعل نظام المجلس أكثر عدالة.

ب. حل مشكلة تنازع الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بمسالة حفظ السلم والأمن الدوليين.

ج. تفعيل نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الميثاق وخاصة الفصل السابع منه، والذي تضمن نظاماً فعالاً للأمن الجماعي الدولي.

وعليه ومن خلال ما تم ذكره فإنه لا مخرج برأي دراسة بن محي الدين من فوضى العلاقات الدولية الراهنة إلا باستباق تفاقم المشكلات الكبرى بإيجاد حلول تمنع تحولها إلى تهديدات مباشرة للسلم والأمن الدوليين وبالتوازي مع هذه الاستراتيجية ينبغي مواصلة الجهود من أجل إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أساس أن يعكس الإصلاح إدارة المجتمع الدولي ككل عن طريق التوافق وأخذاً في الاعتبار مبادئ العدالة والقانون الدولي والتعددية والديمقراطية في صنع القرار الدولي، لأن غياب هذه المبادئ معناه تكريس الظلم والهيمنة مما يؤدي إلى فشل أي نظام للأمن الدولي، وإلى انتشار الفوضى في العلاقات الدولية التي تصيب تأثيراتها السلبية في الدول الكبرى والدول الصغرى على حد سواء.

وفي هذا الإطار ذكرت الدراسة بأنه يرى البعض وبحق أن الإصلاح، يعد سلسلة لا تنفصل حلقاتها عن بعضها البعض، وأن القضاء على الفقر لن يتحقق بغير التنمية الشاملة، والتنمية الشاملة لن تتحقق بغير توفير

الأمن، وتوفير الأمن لن يتحقق بغير القضاء على ممارسات الإرهاب والعنف والحرب والاحتلال الأجنبي، والقضاء على هذه الآفات الخطيرة لن يتحقق بغير سيادة القانون، وهذه بدورها لن تتحقق بغير تنظيم دولي قادر وعادل وتلك هي فلسفة ميثاق الأمم المتحدة.

- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

ما نلاحظه على هذه الدراسة هو أنّه بالرغم من ثرائها بالمادة التاريخية والعلمية التي توضّح بالفعل الصورة التي كانت عليها النزاعات الدولية، إلا أنها أهملت الحديث عن النزاعات التي كانت تحدث في التاريخ الإسلامي ولا سيما التي كانت تحدث أثناء نشر الدين الإسلامي الحنيف، وأيام الفتوحات الإسلامية ودعوة الكفار إلى الإسلام، وبالتالي فنقطة الالتقاء بين هذه الدراسة ودراسة ابن محيي الدين لم تعد متوفرة في هذا الجانب، ممّا يجعل الاستفادة منها في هذا الجانب قليلة جداً، وتتفق الدراسة الحالية في جانب بسيط جداً من دراسة ابن محيي الدين وذلك في التنويه إلى وسائل حل النزاعات الدولية، حيث تحدث الباحث عنها بشكل لم يوضح فيه دور كل وسيلة على حدى، ولم يذكر بالتفصيل مساهمة كل وسيلة في حل النزاعات الدولية القديمة أو حتى الحديثة التي حدثت في عهد عصبة الأمم أو ما بعد الحربين الأولى والثانية.

20- نوري فرج صالح إبراهيم، ومحمد أبو الليث الخير آبادي. 2018م. العلاقات الدبلوماسية وممارستها بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية: دراسة مقارنة. (مجلة الرسالة). العدد 4.

أوضحت الدراسة أن التمثيل الدبلوماسي من أشد الروابط التي تربط بين القبائل والدول والشعوب قديماً وحديثاً. وقد اهتم به فقهاء الإسلام وفقهاء غير المسلمين. ووضعوا له أنظمة وقوانين، ولكل من هؤلاء الفقهاء اتجاهات يتجهها في وضع نظريته للدبلوماسية. ومن ثم سبب اختلاف وجهات نظرهم في عملية ممارسة الدبلوماسية، وتحديد مسار عمل الممثل الدبلوماسي وما لها في دولة المبعوث إليها وما عليها. وقد ساهمت هذه الدراسة في بيان المفهوم الشامل للحصانة الدبلوماسية، وتاريخ نشأتها، وتطورها، مع كيفية ممارستها لدى الأمم

والشعوب الغربية الماضية والحاضرة. ثم أعقب البحث بالمقارنة بذكر النظريات الغربية للحصانة الدبلوماسية، ومقارنتها بالنظام الإسلامي.

– أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية:

اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تحقيق جزء من النتيجة التي أشارت إلى أن الدبلوماسية الإسلامية تميزت بصفة مهمة، وهي مبدأ الأخلاق في التعامل الدبلوماسي، إلا أن الدراسة الحالية تمكنت من تحليل موضوع التعامل الدبلوماسي في الشريعة الإسلامية وقامت بتأصيله من الناحية التاريخية بشكل مفصل، كما تحدثت الدراسة عن تطبيقات التمثيل الدبلوماسي في الحضارة الإسلامية وذكرت صلح الحديبية كمثال لبداية الدبلوماسية التطبيقية في الإسلام بشكل مختصر، بينما تحدثت الدراسة الحالية عن التمثيل الدبلوماسي في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وأفردت لهذا الموضوع الفصل الرابع من الدراسة، حيث بينت موضوع التمثيل الدبلوماسي في العهد النبوي ومن بعده خلال عهد الخلفاء الرشدين، وأوضحت أثر التمثيل الدبلوماسي في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الدول في الشريعة الإسلامية وكذلك القانون الدولي. وقد غفلت دراسة نوري ومحمد عن ما أتت به دراستنا الحالية وهو إثبات أصالة موضوع التمثيل الدبلوماسي في الشريعة الإسلامية بالمؤيدات النصية من القرآن والسنة، وتوضيح مدى صلاحية الشريعة الإسلامية، وتفوقها على القوانين الوضعية في الاستجابة لمتطلبات الحياة ومستجداتها المختلفة.

1.8.1 التعقيب على الدراسات السابقة

إن الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها على اختلاف الزوايا التي نظرت من خلالها إلى الدبلوماسية في منظوري الفقه الإسلامي والقانون الدولي بصفة عامة، وكذلك اختلاف أنواعها والطرق التي اتبعتها، وتباين مناهجها وأدواتها، ومجالاتها البشرية والمكتبية والزمنية، وأساليب الحصول على بياناتها، والتساؤلات التي انطلقت منها، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، والفروض التي استندت إليها، والحقائق التي وقفت عليها، والنتائج

التي توصلت إليها، تتطلب إبداء بعض الملاحظات حول أبعادها النظرية، والمنهجية، والنواحي الإيجابية، وأوجه القصور فيها، وأين تقف منها الدراسة الحالية، ومدى اتفاقها واختلافها معها. يجملها الباحث في النّقاط الثالية:

1. أكثر الدّراسات يغلب عليها الطابع القانوني أو السياسي أو التاريخي، وقد تناولت موضوع الدبلوماسية بعناوين مختلفة، ولم يجد الباحث فيها دراسة أكاديمية مفردة، تجمع أطراف موضوع الدبلوماسية في منظوري الفقه الإسلامي والقانون الدولي بالدراسة والتحليل، فاقتصرت على الإشارات المحدودة إلى الموضوع، ولم تعطِ نظرة فقهية معمقة فيه، وهناك من أشار إليه دون الغوص في التفاصيل، ولم توفِ الموضوع حقه فكراً وتأليفاً وترتيباً منهجياً يسهل الرجوع إليه.

2. أغلب هذه الدراسات هي جزء من الموضوعات ذات الصلة بالدبلوماسية أو القانون الدولي، مما أضفى على موضوع البحث صفة التبعية وعدم الاستقلالية.

3. رغم تعدد أهداف الدراسات السابقة، إلا أنها لم تتطابق تماماً مع أهداف الدراسة الراهنة، ولكنها تناولت بعض الأهداف التي أمكن الاستفادة منها، ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة أنور صالح حمد أمين "دور الدبلوماسية في حفظ الأمن والسلام الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد" 2012م. وهذا لا يعني عدم الاهتمام ببقية الدراسات الأخرى، فكل دراسة وردت في العرض السابق غطت جانباً معيّناً وسلطت عليه الضوء، بحيث أصبح هناك تكامل في تأسيس قاعدة نظرية استندت إليها الدراسة الراهنة في جميع مراحلها.

4. اعتمدت الدراسات السابقة في بياناتها على الوثائق المختلفة من البحوث والرسائل العلمية، والكتب والدوريات، كما تباينت تعميماتها، وطرق تنفيذها بين الوصفية والمقارنة. والتّعدّد في مصادر البيانات والتباين في أساليب الحصول عليها، وطرق تنفيذ هذه الدراسات، والمميزات والعيوب، تجعل من الاعتماد على أسلوب معين أو طريقة ما أفضلية لها دون غيرها. مما تفيد الدراسة الحالية في اختيار أنسب الأساليب والطرق المنهجية

التي بإمكانها الوصول عن طريقها إلى نتائج أكثر شمولاً ودقة ومنطقية. وبالتالي تحقيق الأهداف التي تم تحديدها لهذه الدراسة. فمن حيث مصادر البيانات، سوف تعتمد الدراسة الحالية على مختلف المصادر الأولية منها والثانوية، للحصول على بيانات من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة.

5. لقد تعددت المناهج التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة رغم اختلافها. والدّراسة الحالية اشتركت مع بعض منها في استخدام بعض مناهج البحث، مثل المنهج التحليلي، والتاريخي، والاستقرائي.

6. بعض الدّراسات السّابقة لم تلتزم بمنهج الحياد، وهو المنهج الذي لابد أن يتحلى به الباحث ليصل إلى النتائج الحقيقية، بعيداً عن منطق الأهواء السياسية والعواطف.

ويتضح مما سبق أن هذه الدّراسة امتداد ومتابعة للجهود التي تمثلت في موضوعات الدّراسات السّابقة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدم وجود دراسات تربط بشكل مباشر بين الدبلوماسية في الفقه الإسلامي وبين الدبلوماسية في القانون الدولي، ومن خلال هذا العرض البسيط، يرى الباحث أنّ هذه الدراسات لم تضع موضوع الدبلوماسية والقانون الدولي موضع المقارنة بصورة شاملة مع منهج الشريعة الإسلامية، بل هي مجرد جزئيات فقط، وبناء عليه فإنه سوف يتم طرح منهج الدبلوماسية في القانون الدولي بصورة شاملة، ومقارنته بمنهج الشريعة الإسلامية، لسدّ ما يكون قد اعترى الدراسات السابقة من نقص.

هذا مجمل ما صادف الباحث من دراسات سابقة متعلقة بموضوع بحثه، وهي دراسات تعلقت ببعض جزئيات موضوع بحثه، كما أنه توجد بعض الكتب التي نوهت إلى الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية فقط دون مقارنتها بالقانون الدولي، وقد تم تفادي عرضها كدراسات سابقة؛ لأن عرضها حسب اعتقاد الباحث يعد نوعاً من التكرار الممل غير المفيد، وبالتالي تجنب الباحث عرضها تحت بند الدراسات السابقة.

1.8.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة، بالميزات التالية:

1. تسعى الدراسة لتوضح وتحليل مفهوم الدبلوماسية الموسع وأنواعها ونظرياتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وكذلك تتطالع الدراسة لرصد التطور التاريخي للدبلوماسية، مع سرد الأدلة على مشروعيتها في الإسلام والتأصيل الشرعي لها في الفقه الإسلامي.

2. تهدف الدراسة إلى تحليل وتبيين مدى فاعلية وأهمية الوسائل الدبلوماسية السلمية لحسم المنازعات والخلافات الدولية في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، وكذلك إبراز دور الشريعة الإسلامية في تبني الدبلوماسية والكيفية التي من خلالها يتم حل الأزمات، وبناء علاقات التفاهم بين الشعوب.

3. تسعى الدراسة إلى بيان وتوضيح الكيفية التي من خلالها أن يساهم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي في تطوير العلاقات الدبلوماسية في الفقه السياسي الإسلامي والقانون الدولي، ويكون من ضمن الأدوات الضامنة لإقرار السلام في العالم.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA